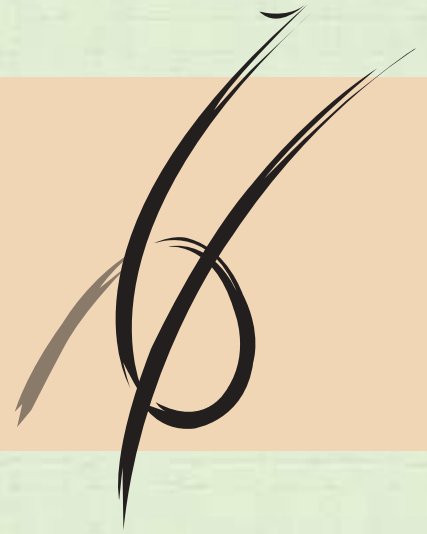




منتدى التحول الرقمي
والجماعة الرقمية





محور: «الإدارة والمنصات الرقمية»

- التاريخ: الخميس 10 مارس 2022.
- المكان: المدرسة العليا للتكنولوجيا بسلا.
-
- مسير اللقاء: السيد حميد مناقش خبير في التنمية.



المتدخلون:



السيد صلاح الدين المشكوري، رئيس مصلحة التطبيقات
الجماعية بالمديرية العامة للجماعات الترابية،
عنوان المداخلة: «تحديات التحول الرقمي للجماعات الترابية»؛



السيد أمين المساوي، رئيس مصلحة المساعدة على
إدارة المشاريع بوكالة التنمية الرقمية،
عنوان المداخلة: «الإدارة والمنصات الرقمية»؛



السيد محمد منصور، رئيس قسم أنظمة المعلومات
والوسائل المشتركة بجماعة سلا، عنوان المداخلة:
الإدارة الرقمية بجماعة سلا: الواقع والتحديات».



المعقبون:-

السيد سعد الاسماعيلى، مطور خدمات رقمية؛
السيد قاسم النعاجي، أستاذ جامعي ومستشار جماعي سابق -سلا؛
السيد أنوار أكرض، رئيس مصلحة نظم المعلومات بجماعة الرباط.

في مستهل هذا اللقاء، رحب السيد عبد الرحمان نوناح مدير المدرسة العليا للتكنولوجيا بسلا، بالسيدات والسادة الحاضرين، من طلبة وأساتذة ومواطنين ومسؤولين، مؤكدا على أن هذا اللقاء التواصلي التشاوري يشكل فرصة سانحة لتحديد الأهداف وتسطيرها من أجل مستقبل أفضل، كما أشار بأن باب المدرسة العليا للتكنولوجيا مفتوح على مصراعيه لتدارس جميع القضايا الكفيلة بخدمة الصالح العام على أحسن وجه وتحقيق التنمية المنشودة، مع متمنياته لهذا اللقاء بالتوفيق والتميز.



- المداخلة الأولى:

في بداية تدخله، أشار السيد صلاح الدين المشكوري، إلى أن العرض الذي سيقدمه يشمل ست محاور وهي:

1- سياق وأهداف التحول الرقمي للجماعات الترابية

سياق التحول الرقمي: أكد المتدخل أن تحقيق التحول الرقمي للجماعات الترابية، يندرج في إطار سياق محفز، تميزه على المستوى التشريعي نصوص قانونية، تتمثل أساسا في مقتضيات الدستور والقوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية، والقانون رقم 54.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، والقانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، والقانون رقم 19-54 بمثابة ميثاق المرافق العمومية.

وتشكل مختلف هذه المقتضيات القانونية فرصة سائحة لتفعيل رقمنة الخدمات والمساطر المرتبطة بها، بالشكل الذي يساعد على تفعيل الديمقراطية التشاركية والمشاركة المواطنة وتحسين نجاعة وجودة الخدمات المقدمة، وتفعيل الشفافية والنزاهة من خلال نشر المعلومات، خاصة ما يتعلق بمقرارات المجالس المنتخبة والقوائم المالية والحاسبية، وغيرها من المعلومات ذات الطابع العام.

وأضاف المتحدث أن سنة 2020 في ظل تداعيات جائحة كورونا تعتبر سنة التحول الرقمي بامتياز (-Effet ac-célérateur)، وأن سنة 2021 هي سنة المعطيات: التسيير عبر المعطيات ((Data Driven، والحكومة المفتوحة ((Open Government/Open Data).

أهداف التحول الرقمي : إن مزايا وأهداف التحول الرقمي للجماعات الترابية متعددة، تبتغي على وجه الخصوص نزع الطابع المادي عن المساطر والإجراءات الإدارية بغرض تحقيق الانسجام التام بين الإدارات خدمة للمرتفق والمقاولة؛ فبالنسبة للمواطن والمقاولة تساهم الرقمنة في تحسين جودة الخدمات ومناخ الأعمال، وبالنسبة للولايات والعمالات والأقاليم ستمكن من مواكبة عمل الإدارة الجماعية والتأكد من احترام الإجراءات القانونية وآجال إنجازها، أما بالنسبة للإدارات الأخرى سيمكن الانفتاح الرقمي للمصالح اللامركزية والقطاعات الوزارية من تفاذي استعمال المرتفق كهمزة وصل بين الإدارات. ولأجل ذلك فإن المديرية العامة للجماعات الترابية تسهر على تبني برامج التحول الرقمي على المستوى الوطني، وتيسّر بناء القناطر الرقمية مع مختلف الإدارات المعنية.



2- استراتيجية التحول الرقمي للجماعات الترابية

إن استراتيجية التحول الرقمي للجماعات الترابية منبثقة عن الاستراتيجية الرقمية الوطنية، وتتحدد توجهاتها الرئيسية في :

- تطوير منصات رقمية لتدبير مهام الجماعات الترابية : الميزانية - النفقات - الموارد البشرية - الحالة المدنية- الممتلكات - المنازعات - تتبع المشاريع ... ؛
- تحسين مسار المواطن؛
- تحسين مناخ الأعمال بالنسبة للمقاولات؛
- التهيئة الرقمية للمجالات؛
- تنمية الاقتصاد الرقمي على المستوى الترابي.

وتتلخص المحاور الأساسية لاستراتيجية التحول الرقمي للجماعات الترابية في الآتي:

- الحكامة: دور المديرية العامة للجماعات الترابية، توحيد الخدمات عن طريق شركة التنمية المحلية والجهوية، مجموعات الجماعات ومؤسسات التعاون بين الجماعات؛
- البنيات التحتية: توحيد وتحجيم المعدات الإلكترونية، صبيب الأنترنت، سحابة وطنية إلكترونية للتخزين، دفاتر تحملات نموذجية، وفورات الحجم: وحدات مركزية للشراء؛
- الموارد البشرية وتطوير الكفاءات: توحيد وتحجيم الموارد البشرية، التكوين، التحول الرقمي وإدارة التغيير؛





- المنصات الرقمية: دليل ومرجع المنصات الرقمية، توحيد وتعميم المنصات على الصعيد الوطني، دفاتر تحملات نموذجية.

3- منصات رقمية لتقديم الخدمات للمواطنين والمقاولات

تم إحداث وإعمال عدد من المنصات الرقمية الموجهة لتقديم الخدمات لفائدة المواطنين والمقاولات، ويتعلق الأمر بالمنصات التالية:

- منصة رخص: تُغطي منصة رُخص جميع العملات، وهي تعكس تدبيراً رقمياً مندمجاً، قابلاً للتتبع وشفافاً لرُخص التعمير والرخص الاقتصادية.
- منصة وثيقة: منصة لتقديم طلبات وثائق الحالة المدنية (التسليم بالبريد)، وقد تم تعميم هاته الخدمة على جميع الجماعات الترابية.
- منصة شكاية: مخصصة لاستقبال شكايات وملاحظات واقتراحات المواطنين المتعلقة بـ «الجماعات الترابية»، وتأمين تتبعها والإجابة على رسائلهم وتقديم حلول لمشاكلهم. تم تعميم هاته الخدمة على جميع الجماعات الترابية.
- منصة شفافية: تم تقديم وتتبع طلبات الحصول على المعلومات وفقاً للقانون 13-31 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات. وقد تم تعميم هاته الخدمة على جميع الجماعات الترابية.
- البوابة الوطنية للإدارة: تزويد البوابة الوطنية للإدارة بالمساطر الإدارية المتعلقة بالمواطنين والمقاولات المتداولة على مستوى الجماعات الترابية (إجراءات مبسطة وموحدة).

4- منصات رقمية لتدبير مهام الجماعات الترابية

بشأن تدبير مهام الجماعات الترابية، تم إحداث منصات خاصة بالمجالات التالية:

- الحالة المدنية: نظام معلوماتي لتدبير المساطر المتعلقة بالحالة المدنية. تم تفعيله على مستوى جهتين، وسيتم تعميمه على باقي الجهات بحلول نهاية سنة 2022.
- التسيير المالي للجماعات الترابية: منصة «التدبير المندمج لنفقات وموارد ومحاسبة وميزانية الجماعات الترابية». تم تعميم هاته الخدمة على جميع الجماعات الترابية.
- تدبير الموارد البشرية: التدبير الرقمي للمسار المهني لموظفي الجماعات الترابية عبر منصة «إندماج». تغطي هاته الخدمة أكثر من 1550 جماعة ترابية.
- تتبع المشاريع: تتبع سير البرامج والمشاريع المهيكلة في الجماعات الترابية. تم التجريب في جهتين وهي



- الآن في طور التعميم على جميع الجهات.
- مجالس: التدبير اللامادي لأعمال مجالس الجماعات الترابية وذلك عبر منصة «مجالس». تغطي هاته الخدمة أكثر من 600 جماعة ترابية. وسيتم تعميمها على باقي الجماعات الترابية خلال النصف الأول من سنة 2022.
- مكتب الضبط الرقمي: التدبير الإلكتروني لتدفقات المراسلات الواردة والصادرة. تغطي هاته الخدمة أكثر من 300 جماعة ترابية. وسيتم تعميمها على باقي الجماعات الترابية خلال النصف الأول من سنة 2022.

5- التعاون مع القطاعين العام والخاص

- طلبات العروض عن طريق المديرية العامة للجماعات الترابية أو شركائها: مجالس، نظام معلوماتي لتدبير المساطر المتعلقة بالحالة المدنية...؛
- الشراكات بين القطاعين العام والخاص: طلبات إبداء الاهتمام من أجل اختيار الشريك، مثال منصة رخص؛
- شراكات مع الجامعات الخاصة، مثال منصة تتبع سير البرامج والمشاريع مع (UIR)؛
- شراكات مع الشركات الناشئة الرقمية : من خلال إطلاق بعض التجارب المبتكرة على مستوى بعض الجماعات الترابية (على سبيل المثال: منصة وراق)؛
- شراكات مع القطاع العام لتعميم العديد من التطبيقات المطورة من طرف شركاء المديرية العامة للجماعات الترابية (الوكالة الوطنية للتنمية الرقمية، الخزانة العامة للمملكة، بريد المغرب، قطاع إصلاح الإدارة...)
- شراكة مع بريد المغرب لتجهيز الجماعات الترابية بمفاتيح التوقيع الإلكتروني.

6- التحديات المقبلة لرقمنة الجماعات الترابية

تتلخص أهم التحديات في تطوير الإطار القانوني والتنظيمي بشكل مستمر، وتشجيع الابتكار من حيث بدائل التمويل ونماذج الأعمال والحكامة (التجميع) (Mutualisation) الشراكة بين القطاعين العام والخاص، (إلخ)، وتشجيع الشركات الناشئة الرقمية، ثم تطوير النظام الرقمي (écosystème) الشركات الناشئة، الشركاء المؤسساتيين، التطوير الرقمي، (إلخ)، وكذا تطوير العمل البيئي (Interopérabilité) بين الأنظمة المعلوماتية للجماعات الترابية وتلك الخاصة بالإدارات الأخرى.



المدخل الثانية:

قدم السيد أمين المساوي عرضاً تحت عنوان «الإدارة والمنصات الرقمية»، تناول فيه 4 محاور حول أهداف ومهام وكالة التنمية الرقمية، والمنصات الرقمية المشتركة في خدمة الإدارة والمواطن، وإجراءات المواكبة المعتمدة من قبل الوكالة، ثم الأمن السيبراني وحماية المعطيات.

1- مهام وأهداف وكالة التنمية الرقمية:

في بداية تدخله، ذكر السيد المساوي بمقتطفات من الخطب الملكية السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، التي تحث على ضرورة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحسين علاقة المواطن بالإدارة وتمكينه من قضاء مصالحه في أحسن الظروف والآجال، وتبسيط المساطر، وتقريب المرافق والخدمات الأساسية منه. بالإضافة إلى ضرورة التنسيق بين المرافق العمومية وتبادل المعلومات فيما بينها، والاستفادة مما توفره المعلومات والتكنولوجيات.

وأضاف المتحدث أن وكالة التنمية الرقمية، تمارس اختصاصات متعددة تتمثل في تنفيذ استراتيجية المغرب الرقمية، وتقديم اقتراحات للحكومة حول المبادئ التوجيهية العامة التي يجب اتباعها في مجال التنمية الرقمية، وكذا تشجيع نشر الأدوات الرقمية وتطوير استخدامها بين المواطنين. كما تتولى الوكالة مجموعة من المهام من بينها:

- تنفيذ التصاميم المتعلقة بمشاريع الحكومة الإلكترونية وتطوير الخدمات العامة الرقمية وضمان قابليتها للتشغيل البيئي والتكامل؛

- وضع المعايير التقنية للمنصات والخدمات الرقمية مع الجهات والمنظمات المعنية والتأكد من تطبيقها؛

- المساهمة في تماسك وتقارب التوجهات المختلفة والمشاريع العامة في مجال التكنولوجيا الرقمية؛

- المساهمة في تشجيع ومواكبة ودعم المشاريع والمبادرات الرقمية التي تطورها السلطات المحلية.

2- المنصات الرقمية المشتركة في خدمة الإدارة والمواطن:

في إطار تبسيط الإجراءات الإدارية ورقمنتها، عملت وكالة التنمية الرقمية على تطوير أدوات ومنصات رقمية لضمان تحسين الخدمات الإدارية مع وضع المواطن في مركز الخدمة العامة، من خلال وضع بوابات وطنية تُمكن المستخدمين من القيام بجميع إجراءاتهم الإدارية عبر منصات وطنية موحدة، من بينها:



— مكتب الضبط الرقمي: هو منصة وطنية طورتها الوكالة بهدف رقمنة وظيفة مكتب الضبط من خلال استقبال وإرسال ومعالجة المراسلات بطريقة الكترونية. وتتيح المنصة للمستخدمين (مواطنين وشركات وإدارات) إمكانية وضع مراسلاتهم لدى الإدارة المعنية مع الحصول على وصل إيداع. وتتجلى أهداف المنصة في تقديم خدمة رقمية وعملية لإيداع المراسلات الإدارية، وتسهيل وتسريع إجراءات إيداع الرسائل والطلبات، وتبسيط التبادلات بين الإدارة والمواطنين. وقد فاق عدد الإدارات المستعملة للمنصة 900 إدارة.

— الحامل الإلكتروني: يجسد خدمة رقمية من أجل الإدارة المثلى ومعالجة المراسلات الإدارية من حيث المدة والفعالية، ويشمل باقة من الأدوات المبتكرة المشتركة بين الإدارات العمومية، ورقمنة المراسلات الواردة والصادرة وفيما بين الإدارات، مع إمكانية توقيع الوثائق المرفقة إلكترونياً. وقد بلغ عدد الإدارات المستعملة للحامل ما مجموعه 970 إدارة.

— البوابة الوطنية للشكايات: تمثل البوابة نظاماً رقمياً موحداً ومتكاملاً لإدارة الشكايات، يلبي تطلعات المواطنين. وتتيح هذه البوابة إمكانية تزويد المواطنين بمنصة إلكترونية شفافة وسهلة الاستخدام لتقديم الشكايات والطلبات للإدارات، وتتبع معالجتها منذ تقديمها حتى الإجابة النهائية التي سيتم الإخبار بها، وهي متوفرة عبر تطبيق شكاية وعبر مركز النداء 3737، وقد انخرطت في استعمالها 1731 إدارة. ومن مزايا البوابة أنها تمنح للمواطنين فرصة المشاركة في تحسين الخدمات العامة، وتساهم في تعزيز مبدأ العدالة الاجتماعية ومحاربة الفساد، وتجعل إرسال الطلبات والشكايات وتتبعها أمراً سهلاً في أي وقت وفي أي مكان. وقد بلغ مجموع الشكايات المتوصل بها عبر البوابة ما يفوق 2.5 مليون شكاية.

— خدمة حجز المواعيد والاستقبال الرقمي: هي منصة جديدة لحجز المواعيد لضمان استقبال أمثل للمواطنين في الإدارات العمومية مع منحهم الاختيار بين موعد ولقاء حضوري أو تواصل عن بعد، وهي متاحة على مدار 24 ساعة في اليوم، و 7 أيام في الأسبوع، حتى خارج ساعات عمل مكاتب الاستقبال. وتتمثل أهداف المنصة في التقليل من الطوابير في مكاتب الاستقبال، والحد من التنقلات مع اعتماد تكنولوجيات التواصل. وقد انخرطت فيها 135 إدارة وعبرها تم حجز أزيد من 12 مليون موعد.

— الشباك الإلكتروني للحالة المدنية: منصة watiqa هي خدمة عبر الإنترنت تتيح للمواطن طلب المستندات الإدارية إلكترونياً واستلامها بالبريد المسجل على العنوان الذي يختاره. وتتعلق هذه الخدمة بنسخ كاملة أو مقتطفات



من شهادة الميلاد. وقد فاق عدد الوثائق المطلوبة عبرها 900 ألف وثيقة.

3- إجراءات المواكبة:

في إطار إجراءات المواكبة التي تقوم بها وكالة التنمية الرقمية، أشار المتدخل إلى:

- منصة الربط البيني بين الإدارات: ربط قواعد البيانات لمختلف الإدارات والمؤسسات العمومية، بهدف تسهيل الخدمات المقدمة للمواطنين والمقاولات، وهو ما يمكن من تأمين تبادل المعطيات عن طريق مراقبة وحصر الولوج إلى الخدمات المشتركة وبدون أي تخزين للمعطيات، وضمان تتبع التبادلات بين الإدارات، وتوحيد بنية الخدمات بواسطة إطار مرجعي للربط البيني يضم الممارسات الجيدة والمعايير والقواعد الموصى بها عالميا لتقديم الخدمات.



- البوابة الموحدة للإدارة:

بوابة موحدة، متعددة القنوات وقابلة للتطوير، لتجميع ورقمنة الخدمات الإدارية الموجهة للمواطنين بما فيها المساطر الحالية والمستقبلية: وحدة تحديد الهوية والمصادقة على الولوج إلى المنصة، ووحدة الملف الرقمي الذي يسمح للمواطن بتخزين وإدارة الملفات الرقمية بأمان عبر الأنترنت، ووحدة التوقيع الإلكتروني، ثم وحدة الأداء الإلكتروني.

- التكوين وإدارة التغيير: تتبع اليومي للإدارات والمؤسسات التي تستعمل منصات الوكالة، والرد على طلبات الاستفسار والمساعدة والتكوين وذلك من أجل ضمان استعمال أمثل لهذه الخدمات. وقد فاق عدد الدورات التكوينية



1000 دورة.

- دليل الممارسات الجيدة لرقمنة الخدمات العامة: وذلك من منطلق تكييف التكنولوجيا الرقمية مع الاحتياجات الحقيقية للمستخدمين من خلال دعمهم طوال تجربتهم من أجل توفير خدمة متماسكة وسهلة الاستعمال والولوج، وإرساء روح إبداعية وفاعلة داخل الإدارات العمومية.

4- الأمن السيبراني وحماية المعطيات:

أشار المتدخل إلى أن الأمن السيبراني يعرف بكونه مجموعة من الإجراءات الحماية التي تسمح لنظام معلومات أن يقاوم أحداثا من شأنها أن تمس بتوافر وسلامة وسرية المعطيات المخزنة أو المعالجة أو المرسله، والخدمات ذات الصلة التي يقدمها هذا النظام أو تسمح بالولوج إليه. وبشأن حماية المعطيات تحدث عن القانون رقم 08-09 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه المعطيات ذات الطابع الشخصي، والذي حدد الإطار الذي تعالج ضمنه المعطيات الشخصية، وحق الولوج إليها، وكيفية نقل المعطيات أو بعضها خارج الوطن، وكذلك القانون رقم 20-05 المتعلق بتوفير الحماية في الفضاء السيبراني من كل الحوادث أو الجرائم التي قد يقصد بها أصحابها المساس بأنظمة المعلومات أو تغييرها أو التشويش على سيرها.

وبهدف خلق ثقة رقمية، فقد عملت الوكالة على جعل جميع المنصات المشتركة آمنة، بالاعتماد على تقنيات حماية تتوافق مع القواعد والمعايير الدولية فيما يتعلق بالأمن والحماية، ولا سيما تشفير المعطيات الموجودة في قاعدة البيانات وجعلها غير قابلة للقراءة، كما أن منصات الوكالة تخضع للتدقيق من قبل المديرية العامة لأمن أنظمة المعلومات .DGSSI





المداخللة الثالثة:

حول واقع الإدارة الرقمية بجماعة سلا والتحديات المرتبطة بها، قدم السيد محمد منصوري عرضا تطرق فيه إلى أهم المحطات التي تعكس تطور الإدارة الرقمية بالجماعة ومختلف الجهود المبذولة في هذا الصدد، سواء فيما يتعلق بتطوير التجهيزات وحظيرة العتاد المعلوماتي والشبكات، أو ما يتعلق بالتطبيقات والمنصات والخدمات الرقمية التي انخرط فيها الجماعة، إضافة إلى الجوانب التنظيمية وكذا التحديات والإكراهات المرتبطة بهذا الموضوع.

وهكذا فقد عرفت التجهيزات المعلوماتية تطورا ملحوظا على امتداد العشر سنوات الأخيرة، حيث انتقل عدد الحواسيب المتوفرة بمصالح الجماعة من حوالي 70 حاسوب سنة 2009 إلى ما يفوق 350 حاسوب سنة 2021. كما أن جميع المقرات والملحقات التابعة للجماعة بما فيها مكاتب الحالة المدنية أصبحت متوفرة على شبكات محلية بكافة التجهيزات الضرورية ومرتبطة بخدمة الأنترنت.

وفي إطار سعيها المستمر لتحديث الإدارة الجماعية ومواكبة التطور الإداري والتكنولوجي، ومن منطلق الانخراط بشكل مبكر في استعمال التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والتواصل، بادرت جماعة سلا منذ عدة سنوات باتخاذ العديد من الإجراءات، تمثلت تنظيميا في إحداث مصلحة المعلومات سنة 2004 تابعة لقسم الوسائل المشتركة (التسمية المعتمدة آنذاك)، ثم تم إحداث قسم أنظمة المعلومات والتواصل سنة 2013. وتعزز هذا التوجه سنة 2020 بإضافة مهام جديدة للقسم المذكور ودمجه بقسم آخر ليصبح «قسم أنظمة المعلومات والوسائل المشتركة» حسب الهيكل التنظيمي الجديد للإدارة الجماعية.

وبخصوص التطبيقات الرقمية، انخرطت الجماعة وبمبادرة ذاتية في استعمال أول تطبيق لتدبير أجور الموظفين (2006) ثم في البوابة المغربية للصفقات العمومية (2008)، كما انخرطت الجماعة بعد ذلك في العديد من مشاريع الرقمنة سواء بشكل ذاتي أو في إطار شراكة مع المؤسسات العمومية والقطاعات الوزارية المعنية؛ ويتعلق الأمر بأنظمة ومنصات تدبير المصاريف (2013) وأجور الموظفين (2009 و2019) والحالة المدنية (2014 و2019) ورخص التعمير (2015 و2019) والرخص الاقتصادية (2021) والتدبير المندمج للمداخيل (2014 و2019)، وخدمة مكتب الضبط الرقمي (2018 و2020).

كما انخرطت الجماعة في المنصة الوطنية الخاصة بالشكايات والمنصة الوطنية للحصول على المعلومات «شفافية».

وقد تمكنت الجماعة خلال سنة 2021، من اقتناء أربع تطبيقات معلوماتية جديدة خاصة بتدبير الممتلكات الجماعية، والشؤون القانونية والمحجز والمستودع الجماعيين؛ كما انخرطت الجماعة خلال نفس السنة في منصة «مجالس» لتدبير شؤون المجلس.



وقد مكن الانخراط في استعمال هذه التطبيقات والمنصات الرقمية من تحسين جودة الخدمات الإدارية المقدمة، ورفع من مردودية العمل الإداري، مع توفير الوقت والجهد والموارد المستعملة، بالإضافة إلى تعزيز تفعيل الشفافية مع المرتفقين والفاعلين ومختلف الشركاء.

وعلى الرغم من مختلف الجهود المبذولة والمشاريع المرتبطة بهذا المجال، فإن ورش الإدارة الرقمية بجماعة سلا، يظل ورشا مفتوحا ومستمرًا في الزمان، بالنظر إلى الحاجيات المستجدة وكذلك التطور التكنولوجي المضطرد الذي يحتم التجديد والتحديث والملاءمة على وجه مستمر.

كما أن ضمان إنجاح ورش الإدارة الرقمية على مستوى جماعة سلا، يتطلب رفع مجموعة من التحديات، والتي يمكن اختزالها في ما يلي:

- التحدي الأول يتمثل في تعزيز إجراءات الانخراط في الاستراتيجية الوطنية للتحويل الرقمي في أفق 2025، مع ما يقتضيه ذلك من توفير للإمكانات البشرية والمادية اللازمة.
- التحدي الثاني يتعلق بتقوية سبل التنسيق والتعاون والالتقائية مع مختلف الأطراف المعنية بالموضوع توفيرًا للجهد والوقت والموارد.
- التحدي الثالث يرتبط بضمان جودة واستمرارية تقديم الخدمات الرقمية.

وفيما يتعلق بالإكراهات المرتبطة بالرقمنة الشاملة على مستوى جماعة سلا، فإن تجاوزها يتطلب على وجه الخصوص توفير وتأهيل وتكوين الموارد البشرية الكافية، وتعبئة الاعتمادات المالية الضرورية لعمليات الرقمنة، واستحضار ضرورة التصدي لمشكل الثقافة السائدة المقاومة لكل تجديد وتغيير داخل الإدارة، من خلال اعتماد، على سبيل المثال، إجراءات توعوية وتحسيسية مواكبة تساعد على الانخراط السلس لجميع المعنيين في تفعيل التزامات التحويل الرقمي وتحقيق الجماعة الرقمية.

التعقيب

السيد سعد الاسماعيل

أولا أحييكم على اختيار هذا الشعار ” سلا لي بغينا ” الشعار الذي بدأ يتجسد بكون الإدارة تتحول للمواطن، وأنا كابن مدينة سلا أقول هل فعلا ”سلا لي بغيت“، وأقولها عندما أذهب إلى الإدارة هل أجد فعلا ”سلا لي بغيت“ وفي هذا كلام طويل، وأشكركم كذلك على اختيار المدرسة العليا للتكنولوجيا لاحتضان أشغال هذا اللقاء وهو اختيار



موفق، لأنه كما أشار السيد مدير المدرسة، الجيل الصاعد يستفيد من تكوينات بالمدرسة في مجال الإعلاميات والرقمنة، ولو كانت الظروف مختلفة لأخذت آراء الطلبة وسألتهم سؤالاً مستفزاً، وهو من منهم يرغب بالاشتغال بالجماعة؟. بكل صراحة مررت بظروف صعبة في حياتي كمواطن، أعاني من الإدارة التي نعرفها جميعاً، وتكونت لدي نظرة سلبية جداً بشأنها، وحاولت تغيير نظرتي لأكون إيجابياً، واستطعت فيما بعد الاشتغال مع الجماعة وقدمت لها القليل. فكان لي الشرف في هذه السنة، كما أشار إلى ذلك السيد منصور الذي أحبيه هو وفريقه (فريق قسم أنظمة المعلومات بجماعة سلا)، أن اشتغلت معهم تقريبا مدة سنة ونصف وهو فريق بكل صراحة متميز من حيث الإرادة والكفاءة ومن حيث الطاقات الشبابية التي تشتغل معه، وفعلاً إذا توفرت مثل هذه النماذج فسنستوحي خيراً من الجماعة. شخصياً كنت سلبيًا وغيرت نظرتي، وأنا كقطاع خاص، عندما قدمنا مشروع TRU خاص بالجماعة، كنا متنافسين فقط، وهو ما يعني عزوف القطاع الخاص عن الاشتغال في مجال الرقمنة مع الجماعات .

في مداخلتني، أشار السيد المشكوري والسيد المساوي فيما يتعلق بحجم التحدي والذي يتطلب منا يدا فاعلة وإيجابية، وإذا أردنا الإشارة إلى العيوب فلن ننتهي، فالتحدي في مجال الرقمنة كبير جداً وعلى مختلف الجوانب سواء القانونية أو من ناحية الاستثمار أو من الناحية التقنية، وأول ما يتعين القيام به به هو أن نغير طبيعتنا من جميع النواحي ونكون إيجابيين، سواء كتلاميذ أو طلبة أو فاعلين جمعيين، ... والسؤال الذي يجب أن أطرحه هو ما الذي يمكن أن أقدمه للجماعة؟.

وكتعقيب، لدي بعض الأسئلة تحمل نوعاً من العمق خاصة للمديرية العامة للجماعات الترابية وأوجه السؤال للسيد المشكوري مشكوراً على العرض الذي قدمه، وهو يتعلق بالتأخر الكبير الذي نعيشه بخصوص موضوع التحول الرقمي الذي قد يبدو بديهياً ولكن نرى أن وزارة الداخلية التي تشرف على الجماعات الترابية لم تفعل عدداً من الأشياء البسيطة، وخاصة بالنسبة للأمور التي سبقتنا إليها بعض الدول، نذكر منها علي سبيل المثال فرنسا ما يسمى ب

Socle Interministériel des Logiciels Libres ، يعني الأنظمة المفتوحة المصدر، فهناك دول عديدة سبقتنا منذ زمن فيما يخص وضع حلول متوفرة بالجمان والتي تحتاج فقط للتطوير، لذا على وزارتك أو مديريتكم أن تبحث في هذا الموضوع، وأريد توضيحات منكم عن سبب هذا التأخير. هذا فيما يخص سؤالي الأول، أما عن سؤالي الثاني، فهو موجه إلى ممثل وكالة التنمية الرقمية، وأقول أن إحداث هذه الوكالة بالمغرب، هو في حد ذاته جواب عن الإشكال المطروح، وقد ذكرت عدداً من المشاريع الكبرى التي قامت بها الوكالة، وأحبيكم بشأن ما تقومون به، لكن لدي نقطة معينة تدخل في إطار الحلول والتحديات الكبرى، وتخص مسألة الشراكات بين القطاعين العام والخاص PARTENARIAT PUBLIC/PRIVE، فهي تعتبر رافعة وقد فعلتها دول عديدة، وشخصياً كانت لي الفرصة في إطار زيارات رسمية حيث اطلعت على ما قامت به السعودية والامارات في بضع سنوات في هذا المجال.



كما أن المغرب اعتمد هذه الشراكة في مجالات كثيرة مثل الطريق السيار فلماذا لا تعتمد في مجال الرقمنة مع العلم أنها ستسهل عملا كبيرا وتسرع وثيرة إنجاز مجموعة من الأمور بدون أن تكلف الدولة ولو درهما واحدا، ويمكنها تحقيق الكثير من النتائج، لذا أود أن أسمع جوابا عن هذا السؤال.

لدي سؤال آخر أود طرحه على السيد منصور، بخصوص موضوع التوظيف، وهو كيف يمكن للجماعة أن تعمل على إقناع الموارد البشرية المؤهلة في مجال الرقمنة بأن تشتغل بمصالحها؟، وكيف يمكنكم تحفيزها من ناحية الرواتب ومن حيث ظروف العمل، بحيث إن هذا في حد ذاته يعتبر تحديا كبيرا، فهل لديكم الجواب؟.

أما سؤال الأخير فهو حول حلم والسيد منصور يعيشه، و هو عبارة عن مشروع كبير لجميع الخدمات

Progiel de Gestion Intégrée يشمل الخدمات من الولادة إلى الوفاة، شخصا أستحيي عندما أذهب إلى المستشفيات والمقابر وأجد فوضى عارمة على جميع المستويات رغم الاجتهادات المبذولة، فلماذا لا نجد مثلا تنظيما على شكل تجزئات بالمقابر مع وضع أرقام لها، وهذه مسائل ترتبط باختصاص الجماعة وهي بسيطة، وأطلب من السيد منصور إجابتنا عن هذه الاستفسارات، وأحييكم مرة أخرى على إحداث المنصة الرقمية للتشاور، ونتمنى لكم التوفيق من هذا المنبر، وكقطاع خاص فأنا رهن الإشارة للتعاون.

السيد قاسم النعاجي

سعيد بتواجدي في هذا اللقاء وسبب سعادي، وأشاطر رأي الأستاذ المتحدث سابقا، هو إدماج الطلبة لأنهم رجال المستقبل، وسيعتزون بوطنهم، نظرا للتقدم الذي يحرزه المغرب، وثانيا لأنهم سيطلعون على المسؤوليات التي ستوضع على عاتقهم وعليهم استكمالها، إذن تبقى مثل هذه اللقاءات جد إيجابية. من جانب آخر أريد أن أشير إلى أن المعطيات التي سأتكلم عنها لا تمثل الهيئة السياسية التي أنتهي إليها، بل أنا اليوم سأحدث كأستاذ متخصص في نظم المعلومات الجغرافية، رغم أنني كنت سابقا نائبا لرئيس مقاطعة تابريكت وكنت مفوضا في مجالات الحالة المدنية وتصحيح الإمضاءات والتعمير، فقد التحقت بالعمل الجماعي سنة 2991، كنت آنذاك مستشارا، يعني مارست جميع الخطات من المعارضة إلى المشاركة إلى التدبير، يعني أن ما سأشير إليه هو عبارة عن نظرة مدير مارس العمل الجماعي من خلال محطات متعددة : وأول ما واجهته عندما وصلت للتسيير هو إشكالية المعطيات، حيث كنت عندما أطلب شيئا من موظف، كان يتوجب علي الانتظار إلى يوم الغد لتحضيرها، آنذاك بدأت افكر في حلول لتجاوز هذا التأخير من خلال وضع تطبيقات رقمية التي يمكن أن تشمل جميع الوثائق كيفما كانت رقمية أو وصفية خرائط، تصاميم إلى غير ذلك... على أساس أن هذه الوسيلة تمكننا من الوصول إلى المعلومات بسرعة، وبعيدا عن الأرشيف الذي يعرض الموظف إلى مخاطر عديدة وبالتالي تطرح هنا ضرورة الرقمنة، فبدأت أفكر في هذا الأمر وإقناع الإخوان بالجماعة لأنه كما أثير



من خلال التدخل السابق هناك رفض ومقاومة لأي شيء جديد، فالموظف يعتبر ذلك عبئاً إضافياً، وقد سبق لي في إطار إحدى الدورات التكوينية، التحدث مع موظف لا يحضر التكوين واستفسرته عن سبب غيابه، فأخبرني أنه عندما سيتعلم سيطلب منه الكثير، وهو بالنسبة له عبئ، وهذا التفكير يجب التخلص منه، إذ على العكس فالرقمنة ستجعل تقديم الخدمات يتم في وقت وجيز، لأن كل المعطيات ستكون مسجلة ويمكن الرجوع إليها عند الحاجة. ولأجل ذلك وجدت أن أفضل طريقة لإقناع الموظف بالمشاركة في الدورات التكوينية هي تحفيزه على ذلك، ومن بين ما يتعين القيام به هو تنظيم التكوين خارج مؤسسة الاشتغال وخارج المدينة التي يشتغل بها الموظف، كما يتعين من باب تقدير الموظف المشارك في التكوين تقديم مثلاً محفظة التكوين تتضمن الوثائق المتعلقة بالدورة التكوينية وهذا أقل ما يمكن تقديمه للموظف.

نقطة أخرى تهم التطبيقات الرقمية المستعملة بالإدارات، فالملاحظ أن التركيز ينصب على التطبيقات المقتناة وهي جد مكلفة، وأقدم مثلاً للمؤسسة التي أشتغل بها، فقد اقترحت عليهم استعمال مجموعة برامج متوفرة بالجان، وأجابوني على أنهم اقتنوا تطبيقاً بـ 02 مليون يستخدمونه، مع العلم أن ما اقترحته مجاني ومعتمد ومعمول به في الولايات المتحدة الأمريكية ويدرس في مجموعة من الدول.

مسألة أخرى، تخص دلائل العمل، فكل المقاطعات عليها إنتاج دليل توجيهي لطرق العمل تماشياً مع مستلزمات الانتقال الرقمي. ملاحظة أخرى بشأن إعداد دفاتر التحملات، فمثلاً سلا لديها سلا نور تشتغل في مجال الإنارة العمومية، واعتمدت الرقمنة لكن عندما نطلب منها مدناً بمواقع المصايح ترفض على أساس أن الأمر غير وارد بدفتر التحملات، وتعتبر ذلك خدمة أخرى، لهذا بدأت أكره شيئاً ما مكاتب الدراسات.

فلكم ان تتصوروا مثلاً أنني أقوم بتصوير رقم المصباح المعطل وأخبر سلا نور بذلك، بعدها أتلقى مكالمة من موظف يسأل عن مكان تواجد المصباح، هنا الرقمنة موجودة لكن وكأنها غير موجودة، وهو ما يبين أن الموظف الذي يتوجب أن يقوم بهذا الأمر لم يتم تأهيله لذلك، لذا أفضل أن يقوم الموظف بالعمل وأن تتولى مكاتب الدراسات مواكبته في ذلك. مسألة أخرى أساسية في مجال الرقمنة واستعمالاتها هي تحفيز المواطن على استخدام التطبيقات الرقمية، وأسواق مثلاً بشأن التطبيق الذي تم وضعه _ عيني على مدينتي - والذي يقوم على تصوير النفايات المتراكمة في مكان ما، وإرسال الصورة عبر التطبيق، ليتم في ظرف 42 ساعة احتساب الغرامات في حال عدم جمع النفايات، وهذا التطبيق لم نتلقى بشأنه أي شكاية، وبالتالي المنتخبين هم الذين يعتمدونه، أما المواطن فلا يستعمله، لذا علينا تحفيزه ليقوم بذلك بنفسه.

أشير من خلال هذا النقاش أن المواطن اليوم إذا أراد الحصول على أي وثيقة، لا بد ان يقوم بنفسه بذلك أو يلجأ إلى



الأكشاك التي تقدم خدمات في هذا الشأن، وقد أصبح ذلك يتم بكيفية رقمية، لكن ما نلاحظه هو ضعف ثقة المواطن في المعاملات الرقمية، فهو يضع الملف رقميا ويتابعه بشكل مباشر.

السيد أنوار أكرض

أنا خريج المدرسة العليا للتكنولوجيا بسلا وأشتغل حاليا بجماعة الرباط، وأقول لطلبة هذه المدرسة أن يفتخروا بانتمائهم للمدرسة العليا للتكنولوجيا بسلا، لأن مستقبلهم والحمد لله مضمون، ومستقبلهم زاهر بإذن الله، سواء على مستوى القطاع الخاص أو القطاع العام.

السيد المشكوري مشكور على عرضه القيم، وتدخلي يرتبط بالمنصات الرقمية على مستوى الجماعات الترابية، والتي تتركز على لوحات القيادة (tableaux de bord) التي هي عبارة عن وسائل تساعد المقررين على اتخاذ القرارات، وأفضل أن يتم تعميم استعمال المنصات المتوفرة على مختلف الجماعات الترابية، لأن مؤشرات الأداء Les indicateurs de performances عندما تظهر على لوحة القيادة، تسهل اتخاذ القرارات من قبل المديرين. وكما تعلمون فمدة انتداب مجالس الجماعات هي ست سنوات ونحن اليوم بجماعة سلا ننوه بالتشخيص الذي تقوم به بمناسبة إعداد مشروع برنامج عملها، حيث تبين ما هو متوفر حاليا وما تطمح الوصول إليه في السنوات المقبلة.

غير أن الملاحظة المشتركة هي أنه لا توجد لدى الجماعات بالمغرب ثقافة مخطط مديري، إذ يسجل غياب مخطط مديري للمعلومات ندبر من خلاله بشكل واضح ومحدد، على عكس ما يقع عمليا حيث نضطر إلى إيجاد حلول سريعة ومستعجلة للإشكالات المطروحة، وبالتالي توفر هذا المخطط سيساعد في تحقيق أفضل لنتائج.

ولدينا أيضا مشكل التمويل، فمثلا على مستوى جماعة الرباط، كان لدينا مخطط يشمل محورا خاصا بالمعلومات أو رقمنة المساطر الإدارية، وقد بدا لنا وجود الكثير من التطبيقات المتوفرة بعدد من المدن، ومع حلول سنة 7002 تم وضع مشروع نظام المعلومات للجماعات الترابية projet d'un système d'information ولحد الآن لم نرى ثمار الجهود التي بذلت بشأنه. وأنا بحكم انتمائي إلى مدينة الرباط، كانت لدي دائما علاقة مع العاملين بمصالح أنظمة المعلومات سواء على مستوى وزارة الداخلية أو المديرية العامة للجماعات الترابية، إذ نتواصل باستمرار وتبادل الأفكار بهدف إخراج نظام للمعلومات على مستوى الجماعات الترابية. ولا بد من الإشارة إلى أن جهودا قد بذلت بخصوص الحالة المدنية التي لها علاقة بالسجل الوطني للسكان وهي ظاهرة على أرض الواقع، لذا علينا توحيد الأفكار وأتمنى أن تكون المبادرة من جماعة سلا بحيث تكون هي المدينة الرائدة في هذا المجال ville pilote لمواكبة نظام المعلومات الجماعي، وشكرا.



المناقشة

المتدخل الأول

السلام عليكم، أتفق مع الأخ الذي أشار إلى أن هناك تطبيقات رقمية صالحة للجماعات الترابية وأخرى خاصة بالشركات هذا من جانب، من جانب آخر، أنا سأتكلم كمواطن، مشكلتنا تكمن في كون أننا ننتظر مشكلا لإيجاد الحل، وعندما نجد الحل ننشره، وعندما ننشره لا نقوم بما يسمى نهج سلوك التغيير، آخر شيء نفكر فيه هو مواكبة التغيير، فالمشروع المقترح ماهي جوانبه؟ : جانب مادي ، جانب تنموي... وجانب التغيير هو كذلك اساسي، هذا الأخير لا يوجد باعتبار أننا كلنا خبراء ونعتمد على شركات تمدنا بمشغلين من أجل إيجاد الحلول، فقيادة التغيير مسألة ضرورية لإنجاح أي مشروع .



أتساءل بناء على كل ما سمعناه، هل لاحظتم تغييرا جذريا في مساركم اليومي؟ لأن ما نقوم به هو: "نكتب ونطبع وننسخ، وليست هذه هي الرقمنة، بل ما يقوم به المواطن هو تحميل وثيقة عن طريق الهاتف، كذلك لدي استفسار بخصوص: هل المواطن واع بهذا التحول وهل تم إدماجه ليتملك هذا المشروع؟، فبالنظر إلى الحالة المدنية، الأمور جيدة، لكن غير ذلك أي وثيقة مطلوبة لا بد من تجميع العديد من الوثائق بشأنها.



علينا الرجوع إلى الخطاب الملكية التي أكدت على التحول الرقمي في تيسير الخدمات الإدارية حتى لا يبقى المواطن كساعي البريد، فجماعة سلا يمكنها تطوير نظام خاص بها، وجماعة الرباط يمكنها وضع نظام خاص في مجال الرقمنة لأن كل جماعة لها خصوصياتها ولأننا كمواطنين ليست لدينا نفس المتطلبات ونفس القياسات.

شيء آخر لا بد من إثارته، أنه عندما نرغب في إنجاز مشروع، نستدعي خبراء من الخارج وبتكلفة باهظة، رغم أن توجهاتهم قد تكون غير صالحة بالنسبة لنا، و لدينا كفاءات وطاقات شابة مؤهلة وطموحة تحتاج فقط لمنحها فرصة العمل والثوق بها وشكرا .

المتدخل الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم، السلام عليكم، بالنسبة لهذا اللقاء فهو لقاء جيد كان علينا عقده منذ مدة، هذا من جهة، من جهة ثانية، لدي تعقيب بخصوص هذا الشعار ” سلا لي بغينا ” وأنا أقول ”الجماعة لي بغينا“، لأنه يصلح لنا في كل جماعة، كل جهة، إلى آخره. ثانيا، لاحظت من خلال العروض الثلاثة التي تم تقديمها انه لم يتم الحديث عن حماية المعطيات الخاصة، ارتكزنا على الرقمنة بدون الأخذ بعين الاعتبار المعلومات الخاصة بالمواطن لكي نشجعه على إعطاء المعلومة إلى آخره، إذن لم تتم الإشارة إلى قانون حماية المعطيات، وأشار بهذا الصدد إلى أن جامعتنا دخلت في حوار وقامت بمجموعة من المسائل لاحترام المعلومات الخاصة. شيء آخر أقف عنده هو أن الدستور وخاصة الفصل 72 ينص على الحق في الحصول على المعلومة، يعني أن الحصول عليها مسألة بديهية وأساسية وحق من حقوق المواطنين. وقد أثار أحد الأشخاص قبل قليل الخطاب الملكي الذي يحث على تبسيط المساطر الإدارية وتسهيل الولوج إلى المعلومات بين الإدارات. فالإدارة إذا طلبت أي وثيقة وهي متوفرة لدى إدارة أخرى، فعليها ألا تطلبها من المواطن. فلماذا انا كمؤسسة جامعية مثلا أطلب من الطالب أن يضم مجموعة من الوثائق ضمن ملفه، فالجامعة أو الإدارة بصفة عامة عليها وضع لائحة الوثائق المطلوبة وترسلها إلى الإدارة المعنية لتمدها بالوثائق المطلوبة، فمثلا ”شهادة البكالوريا ” يمكن طلبها من الوزارة عن طريق مسار. فالواقع يعني أننا مازلنا نطالب كمواطنين بالعديد من الوثائق للاستفادة من الخدمات الإدارية والتي يمكن أن تتبادلها المؤسسات الإدارية فيما بينها. أما فيما يخص استخدام الرقمنة للحصول على الخدمات فهناك إشكالات كثيرة، فشخصيا لتجديد بطاقة تعريفني اتبعت عدة خطوات واستهلك ذلك وثائق كثيرة، فلا افهم لماذا يطلبون نسخة من البطاقة بينما نسلمهم الأصلية، فهذا أمر غريب.

شيء آخر أود الإشارة إليه، لدينا 2851 جماعة في المغرب، حضرية وقروية هذه الأخيرة لا تتوفر على الإمكانيات، لكن لدينا 652 جماعة حضرية، لو أن كل واحدة منها تضع تطبيقا رقميا بوسائلها المتاحة، مع ما يستلزمه ذلك من توفير للموارد البشرية المؤهلة، ويتم تداوله بين باقي الجماعات الأخرى فإننا سنتجاوز إشكالية تعميم الرقمنة في مدة لا تتجاوز سنة واحدة، وستصل نسبة الرقمنة إلى 08 في المائة باستثناء بعض الحالات أو المجالات الخاصة، وهذا سيتم



في اطار التعااضد mutualisation وسيتمكن من تقاسم التجارب والمبادرات بتكلفة أقل، فلماذا تبذير هذه الأموال؟، الجماعة في كل مدة تتغير فرقها والفرق القادمة تزيل كل التطبيقات السابقة، أقترح أنه مع التحول الرقمي، نحفظ بجميع التطبيقات التي تمت تأدية تكلفتها من لدن المواطن، مع فرض في إطار الصفقات أن هذه التطبيقات تتم صيانتها عن طريق تقني، كما قال أحد المتدخلين الاعتماد على الكفاءات الشابة، لدينا عدة اقتراحات ولكن نفكر في إعادة إضاعة أموال أخرى، مع العلم انه لدينا 04 منصة موجودة وبدون حاجة لخلقها من جديد، فقط الرجوع إلى المصدر لأخذها، وكما قال الأخ من خلال تدخله، نضع جلبابا على حساب مقاسنا، فلديكم كفاءات، والجماعة موجودة للمساعدة وتقديم الحلول حسب اختياراتكم، وكمثال على ذلك، في بلجيكا وخاصة في بروكسيل تم اعتماد تطبيق بالجماعة، حيث إن المواطن يجد مثلا حجرة فيقوم بتصويرها ويرسلها إلى جماعة، هذه الأخيرة تتدخل لإزالتها، فمثلا يكفي فقط تحميل التطبيق وتطويره حسب خصوصياتنا لاستخدامه كما يمكن استخدام الترجمة إلى اللغة العربية أو الدارجة، فجميع الدول تعتمد تطبيقات تشتغل بصورة جيدة كيفما كان حجمها، ولكن نحن نبحث عن الصفقات، أنا لست ضدها، ولكن يمكن الرجوع إليها فقط في الأمور غير المتوفرة، لهذا لا بد من الاعتماد على الموارد البشرية المغربية لما لها من عزيمة قوية وكفاءة، وكذا الاشتغال مع الجمعيات. كما يمكن عن طريق صفقة صغيرة تحفيز هذه الموارد البشرية الشابة، مثلا الاشتغال مع متمررن نشجعه براتب متوسط، يساعد في وضع دفتر التحملات ويضع مشروعا نشتغل به هذه السنة، ونعتمد نفس الطريقة بالنسبة للسنة المقبلة. وفي النهاية أؤكد على اقتراح تحفيز الشباب بدون صرف المزيد من الأموال، لأن الهدف هو مصلحة المواطن والتكنولوجيا وسيلة للرفع من مستوى تقدم الوطن الذي نحبه جميعا، ومرحبا بكم في مدينة سلا. وشكرا.

المتدخل الثالث

أولا تحية تربية للجميع، سعداء بتواجد الطلبة في هذا اللقاء وأتمنى ان تعطى لهم الكلمة لنسمع آراءهم، صحيح أن الحضور في هذا اللقاء كان متميزا، ولكن شعار "سلا لي بغينا" لا نؤمن به، فلا بد ان يكون لنا ونحن نتكلم عن الرقمنة صيبب كافي للانترنت لكي أعرف كيف أتعامل، فالطلبة كلهم تقريبا لديهم مشكل في هذا الجانب، حيث إنه عندما حلت جائحة كورونا كنا نشترى تعبئة الانترنت ونعاني من ضعف الصيبب، ونحن بحكم انخرطنا كمجتمع مدني لمدينة سلا، يصعب علينا التحدث بخصوص الرقمنة، خاصة أننا لا نتوفر على معطيات تخص الساكنة. هذه الساكنة التي لا يتم البحث عنها إلا بقدوم الانتخابات بحثا عن الأصوات، وبالتالي توضع اللوائح وتبدأ الحملات وهذه المسألة كان علينا وضعها من ضمن المعطيات. أطلب تحفيز الموظفين في المقاطعات الذين يقومون بمجهودات اضافية، لا بد من التنويه بهم وبالتالي نرجع للتنويه بالتكوين. فلماذا نعتمد على مكاتب الدراسات ونحن نتوفر على أطر كفاءة في الجماعة. ولا اخفيكم سعادي بتواجد هذا الكم الهائل من الطلبة والأساتذة وهم متخصصون في مجال الرقيمتا ويمكن



الاستفادة منهم.

من جهة أخرى، فمدينة سلا لو أعطيت لها ميزانيتها التي هي أصلا مأخوذة من ميزانية الرباط، لأنها تعتبر الميزانية المعترف بها، ونحن نأخذ فقط فترات التسيير أحببنا أم كرهننا، أنا أقترح ميزانية في المقاطعة مثلا مقاطعة لعبايدة أتمنى ان تكون لها ميزانية خاصة بها، حيث إن المكتب المنتخب يجب أن تتوفر لديه ميزانيته، حتى يمكنه التعامل في إطار شراكة مع المجتمع المدني.

فالرقمنة مهمة، وكلنا لدينا هواتف بها مجموعة من التطبيقات، تعلمناها من قبل أبنائنا وليس من الجماعة هذا من جهة، من جهة ثانية لدينا نقطة تعتبر وصمة عار في الإدارة المغربية، حيث عندما نذهب من أجل بعض الخدمات الإدارية، نطلب منا شهادة الحياة ونحن نقف أمامهم، او عندما أطلب وثيقة للزوجة، يطلب مني حضورها وكأن العقد المبرم بيننا بدون معنى.

وفي الأخير أنا جد مسرور بتواجدي كفاعل جمعي معكم في هذا اللقاء، وجد مسرور بهذه الطاقات الشابة التي ستمدنا ببرامج على أساس أن تكون هذه البرامج مبنية على مدينة سلا التي تعرف عدة مشاكل وإكراهات، فلدينا طاقات وأساتذة يمكنها مدنا بمسائل علمية يمكن تفعيلها مع الجمعيات والمواطنين، لأنه عن طريقنا نحن سيطبق مشروعكم، فنحن لا نملك قاعدة معطيات عن مدينة سلا لمعرفة عدد الأطفال مثلا. ثم مسألة أخرى أثارت انتباهي ترتبط بعدم حضور السلطة، فالأمر يتطلب الخراط الجميع وكل الإدارات التنفيذية لتحقيق تنمية البلاد.

شكرا السيد منصور على هذا العرض الذي يبين بشكل ملموس أنه لم يكن فارغا، بل كان هناك عمل فنحن لا نؤسس ثقافة المدينة اليوم لأن ثقافة المدينة كانت في برنامج (2014-2020 -2025/2020-) والان أضفنا تاريخا آخر " 2027/2022" ونسينا إضافة تقييم حصيلة هذه البرامج التي اشغل فيها الموظفون بدون الاعتماد على الرقمنة، ونحن نعرف أن بعض المقاطعات، وفي إطار تكافؤ الفرص لا تملك حواسيب ولا أطر لها تكوين في هذا المجال، نتكلم في اللقاءات ولكن عمليا لا شيء ينفذ وشكرا .

المتدخلة الرابعة

أولا أشكر جميع المتدخلين الذين أثاروا انتباهنا لمجموعة من الأشياء المهمة جدا من جهة، من جهة ثانية، أنا من مدينة سلا، وحضور في هذا اللقاء كأستاذة في المدرسة كنت أطمح فيه أن نتلقى اقتراحات بخصوص الشراكة بين الجماعة وجامعة محمد الخامس، وهو ما لم يتم الحديث عنه في المداخلات، فهناك شراكة مع جامعة خاصة، ولم يتم الحديث عن الشراكة مع الجامعة المغربية غير الخاصة التي تعرف مجموعة من المشاكل، وكنت أتمنى من هذا اللقاء أن يطرح موضوع الشراكة بين الجماعة والجامعة، خاصة أنه لدينا كفاءات يمكن الاستفادة منها، لأننا حتى من ناحية التدريبات



فلا نوفرها للطلبة والتي تمكنهم من قضاء فترة تدريبية بإحدى المؤسسات، مع العلم ان شركات من الخارج تستفيد منهم ويقومون بتدريب مؤدى عنها. فأنا لست ضد الجامعة الخاصة، هذه الأخيرة تتوفر على إمكانيات ومساعدات من الدولة، والطالب يؤدي كذلك، ويتم عقد شراكات معها وننسى الجامعات العمومية التي هي في حاجة إلى الوسائل والموارد.

كذلك لا نجد مشاريع بحث مع الجامعات والوزارات، مع العلم أننا في حاجة ماسة إلى ذلك وهذا يحز في النفس، فتواجدي معكم كان من أجل إثارة هذه الأمور، وكنت أتمنى أن كل التدخلات تصب وتشاركنا هي هذا الاقتراح، وبإشراك الطلبة في هذا المنتدى الذي تحدث من خلال محاوره عن الجامعات الخاصة فقط.

كذلك في إطار التدخلات، اثرت نقط بخصوص المشاريع والبحث عن كفاءات من الخارج، مع العلم أننا نتوفر على موارد بشرية مؤهلة، لذلك لا بد من طرح اقتراحات في هذا التوجه الذي يرمي لعقد شركات ولتحفيز الطلبة حتى يخدموا بلدهم ولا يبحثوا عن الهجرة، فنحن في حاجة إليهم وإلى تكويناتهم في مجال الرقمنة، مع العلم ان الطلبة هم موضوع استثمار بالنسبة للشركات الأجنبية. ومن جانب آخر، لدي ملاحظة بخصوص غياب مخطط توجيهي في مجال الرقمنة، يعني أننا نعمل على تدبير المستعجل، فلا يمكن وضع تطبيق بدون وضع تصور أو آفاق مستقبلية وتحديد الهدف، وأذكر مثالا وجدته هو مخطط مدينة أكادير « schéma directeur » وهو مهم، إذن علينا العمل جميعا وباحترافية في هذا المجال وشكرا .

المتدخل الخامس

حضورى لهذا اللقاء يركز أساسا على المشاركة في الأفكار والنقاش، فهذا اللقاء استفدنا فيه كثيرا من مجموعة من المعلومات. وسأنتقل من آخر كلمة جاءت على لسان الأستاذة كرواط أن الشركات الخارجية تستفيد من طلبة المدرسة، يعني أننا نتوفر على كفاءات يمكن عن طريقها أن تصبح مدينة سلا هي المصدر ومستفاد منها، فلدينا المدرسة العليا للتكنولوجيا وهي أول مؤسسة جامعية بالمدينة بما كفاءات عالية، وكذلك لدينا تكنوبوليس، فلماذا لا نقوم بعقد جلسات للنقاش مع هذه الكفاءات ونأخذ منها الأفكار ونعتمد مخططا لتنظيم العمل وتحديد الوجهة المطلوبة، ونخلق جسور التواصل، فأصحاب الاختصاص يمكنهم التعاون في هذا الإطار، هذا من جانب، ومن جانب آخر، تكلمنا عن حماية المعطيات بحيث تمت الإشارة إلى القانون 08-09 لكن المشكل المطروح هو عندما نذهب إلى الجماعة ونطلب معلومة لا نجدها .

وأود الإشارة إلى مشاكل كثيرة عشتها في مدينة الرباط بخصوص مشروع اشتغلت عليه بالمدينة بشأن جمع عدد من المعطيات، فقد اشتغلت ميدانيا، وقدمت طلب الحصول على الرخصة لمباشرة مهمتي، وضعنا الطلب الأول والثاني



من أجل الحصول على رخصة لا يستغرق منحها أكثر من 51 يوما، لكننا لم نحصل عليها إلا بعد مرور سنة ونصف، وقد تعرضت لمشكل وهو انه تم تقديمنا إلى مقر الشرطة، والسبب هو أن رجال الأمن الذين اشتغلوا تحارا لم يجبروا عنا زملاءهم الذين سيعملون ليلا، فالمشكل بسيط جدا لكننا تعرضنا لضيق الوقت علما أننا كنا نشتغل بوسائل باهضة التكلفة، ونحن نتحدث عن الرقمنة فكان من البديهي ان يتم تمرير المعلومة بكل سهولة وبالتالي تجنب كل ما وقع.

لذلك أشدد على ضرورة اعتماد الرقمنة للاستفادة من مزاياها ويمكن للجماعة ومختلف الإدارات في هذا المجال أن تستفيد من كفاءات المدرسة العليا للتكنولوجيا وان تفتح باب الحوار والنقاش معهم من أجل بحث سبل ومجالات التعاون وشكرا.

المتدخل السادس

السلام عليكم، أنا طالب بالمدرسة العليا للتكنولوجيا بسلا وممثل الطلبة بمجلس المؤسسة، نحن كطلبة نحضر في هذا اللقاء لإبداء آرائنا على المستوى المحلي والجهوي ولما لا المستوى العالمي، كما قال الأستاذ المحترم، الطلبة يجدون مشكلا على مستوى التعامل مع الإدارة، عندما نريد تسجيل أنفسنا في المدرسة مثلا، يطلب منا عقد ازدياد والعديد من الوثائق في السنة الأولى، وكذلك في السنة الثانية، أولا، لا نعرف أين تذهب هذه الوثائق ولماذا تطلب منا خلال سنتين، مع العلم أن كل هذه الوثائق لا يحتفظ بها، بل يلقي بها فيما بعد ويتم إحراقها، فلماذا تؤخذ منا أصلا مع العلم اننا نستغرق وقتا طويلا بالمقاطعة للاستفادة من الخدمات الإدارية والحصول على الوثائق التي نقدمها للمؤسسة والتي لا تستفيد منها .

ثانيا وللإشارة، الجماعة تقدم برامج تناقش على مستوى المدينة وعلى مستوى الجهة، لكن نريد أن تكون هذه البرامج فعالة على مستوى الإدارة، فنحن نقترح برامج على مستوى التكنولوجيا، ولكن عندما نذهب إلى الإدارة، نجد نفس المشاكل مطروحة، مثلا نجد حواسيب موضوعة فقط، وعندما نطلب وثيقة، علينا الانتظار، لماذا كل هذا ونحن نعيش في وقت التكنولوجيا، ونعمل بالتكنولوجيا وكل شيء يتم عن طريق التكنولوجيا؟، فالمشكل أننا لانفعل شيئا، وهذا ليس فقط على مستوى الجماعات، بل جميع الإدارات، لهذا، ولكي نتقدم للأمام، لابد من تفعيل ما نقترحه ونكون صرحاء على أساس أن لا ننتظر بالساعات في المقاطعة مضيعة للوقت، لهذا نطلب من جميع الإدارات، اعتماد تطبيقات وبرامج فعالة ومجموعة من الأشياء اللازمة وتنظيم جلسات نتحدث ونناقش فيها على أساس أن يتم تطبيق ما تم اقتراحه. فالיום نتحدث وسيبقى نفس المشكل، ونطلب من جميع المؤسسات وجميع الإدارات أن نضع اليد في اليد للتعاون والعمل جميعا. يعني أن كل موظف كان في أحد المراكز يحافظ عليها بشكل جيد على أن يستفيد منها الموظف القادم وهكذا.....



فنحن كطلبة، يمكن أن نشارك في يوم من الأيام في الانتخابات، ويمكن أن نصبح رؤساء جماعات ولكن لا بد أن تتوفر لدينا رؤية مستقبلية لخدمة المدينة وخدمة الوطن.

وفي الأخير أشكركم على حضوركم وعلى اختياركم الجيد لهذا المقرر الذي يتوفر على كفاءات لديها رؤى يمكن تطويرها، ونحن كطلبة على استعداد لمشاركة تصوراتنا حتى نحقق الأفضل، ومرحبا بكم مرة أخرى.

المتدخلة السابعة

أنا فاعلة جموعية وأحضر اللقاء للاستماع إلى هذا الموضوع المقترح الذي هو موضوع مهم جدا، وأهميته ظهرت خلال فترة الجائحة على المستوى العالمي، وكما جاء على لسان الأساتذة، نحن في حظيرة الجامعة، وكفاعلة في الميدان ألاحظ أننا لا نفتح على الجامعة ولا على البحث العلمي ولا نستفيد من الطلبة، أولا في إطار تطوعهم في هذا المجال وكذلك على مستوى اليد العاملة، لأن الاحتياجات التي تتطلبها الجامعة جد هائلة، والميزانية غير كافية ولا يمكنها ان تستجيب لجميع المتطلبات والتي تحتاج لموارد بشرية مؤهلة وهي مكلفة، فلماذا لا نستفيد من الجامعة والطلبة المتواجدين بما حتى يستفيد الطرفين، هم سيستفيدون من العمل ونحن سنستفيد من منتوجهم، يعني وكما قال الإخوان استفادة الجامعة من الجامعة والاستفادة من الثروات في نفس الوقت، على أساس التبادل فيما بينهم هذا من جهة، من جهة ثانية، لا بد من خلق شبكة في إطار التواصل، وهنا سأتكلم عن العمل الاجتماعي والجموعي، فالجمعيات تعمل كثيرا لأنها تلعب صلة الوصل بين الجامعة وما بين المواطن، لأن هذا الأخير يجهل المعلومة وكيفية استعماله للتواصل الرقمي، فالمشكل الذي نواجهه هو اننا نستغرق وقتا كبيرا للحصول على المعلومة أو وثيقة. بالنسبة للجماعة، تكلم الإخوان عن التواصل ما بين مجلس الجماعة، مجلس الجهة، ومجلس العمالة، هناك مشاريع تخرج لأرض الواقع، تخدم الهاشنة، وعلى سبيل المثال مشروع الطفولة، الجماعة تقدم مشروعاً والجهة تقدم مشروعاً، فلماذا لا تكون شبكات لتحقيق الانسجام والتشبيك كما قال الإخوان نشتغل على المنصات الرقمية؟ مشاريع تصب في نفس المجال، لأن كل واحد يعمل وحده، كما اننا كجمعية نعمل في إطار نفس الفئة في مدينة سلا، مثلاً، عندما حلت جائحة كوفيد، وقع مشكل كبير على مستوى الإعاقة، حيث كان الناس يستفيدون من الخدمات التأهيلية لأطفالهم المعاقين، ولكن توقفت الخدمات بسبب الجائحة، والآباء لم يعرفوا كيف يتعاملوا، مما جعل الجمعيات تقوم بنشر هذه الخدمات. نحن كجمعية، نطلب من الجماعة أن تضع تطبيقاً في مجال تحفيز الطفولة ويدخل في إطار توفير المعلومات، ونعرف ما هي الأطر التي ستشتغل، على أساس أن نقوم بتسجيلات في هذا المجال، وتبقى في إطار الرقمنة نستعملها فيما بيننا وبين الجمعيات.

كما أقتح على مستوى تأطير البحث العلمي، الاستفادة من الجامعة واستغلالها كيد عاملة أولاً، واستغلال التطبيقات الرقمية التي ستسهل العمل وشكراً.



المتدخل الثامن

على الطالب أن يطلع على المجهودات التي يقوم بها الموظف الجماعي، فأنا في الحقيقة أعجبتني هذه الندوة وموضوع الرقمنة، ولكن نحن نعمل بوسائل الجماعة المتواضعة التي يجب أن يعرفها الطالب، فكيف يعقل أن يتوفر لديك فقط حاسوبين و8 موظفين، وهذه الحواسيب قد تتعطل، والمواطن يشتكي من ذلك، كما أنه لا يوجد مواطن لا يلي له الطلب في حينه، ولكن دائما نسمع العكس، لدينا السجل الوطني، لدينا تطبيق، لكن في بعض الأحيان النظام يكون معطلا وعندما تجرب المرتفق بذلك لا يصدق، لذا يضطر للانتظار، فالموظف الجماعي دائما في وضعية احتقار ولا قيمة له، مع العلم أنه يشتغل في ظروف غير صحية، فمثلا، تجد موظف يشتغل في بنك وفي ظروف ملائمة، ويجعلك تنتظر بالرغم منك، ونحن نشغل في ضغط كبير، وفي بعض الأحيان نتعرض للسب والقذف، لأن المواطن يرفض الانتظار، فأنا كموظف ولما يناهز 03 سنة أشتغل في مصلحة الحالة المدنية، وربما السيد الذي كان يتكلم في إطار التدخل السابق، يعرف مقاطعة لعيايدة، لكن الذي يحز في النفس، هو عندما تسمع أننا لم نلبي خدمة إدارية للمواطن، فأنا بنفسني عندما اذهب لدار الضريبة مثلا، اضطر للانتظار وهذه ضرورة، فنحن ملزمون بالقانون، ونتقدم درجة، لكن عندما ستوفر لنا جميع الإمكانيات اللازمة والأجهزة من طرف الجماعة وتكون مكاتبنا في المستوى المطلوب، آنذاك لن ينتظر المواطن. ولكن الضغط علينا كبير، فنحن نعمل حتى يوم السبت في إطار المداومة للمصادقة على الوثائق وبدون مقابل، ويجز في أنفسنا ان يثار مثل هذا الكلام عن الموظف الجماعي وشكرا.

المتدخلة التاسعة

نحن كطلبة في ميدان المعلومات، من يوم بدأنا نعمل في إطار المواقع مثلا مسار، فنحن نقوم بتقييم أداء عدد من المواقع الالكترونية، ونلاحظ أن مصاريف كبيرة تهدر على هذه المواقع، مع العلم ان أداءها ضعيف جدا، نحن كطلبة يمكننا خلق مواقع رقيقة المستوى ولكن لا نجد من يأخذ بيدنا لنستمر في تطوير مشاريعنا، فمثلا، وضمن لائحة المواضيع PFE لهذه السنة، نجد مواضيع ذات مستوى عالي، وطلبة لهم تكوين يمكنهم من إعطاء نتائج إيجابية، بفضل التكوين الذي هو غني بمجموعة من البرامج، فنحن ندرس مجموعة من الأشياء تدخل في إطار لغة البرمجة والتصميم، ويمكننا وضع موقع على شبكة الأنترنت بشكل جيد. فلماذا كإدارة والتي تصرف على طلبة المدرسة العليا للتكنولوجيا لا تستفيد من هذه الطاقات؟، فنحن في هذه السنة مطالبين بتدريب لمدة شهرين، ولم تتمكن من إنجازها كما جاء على لسان أستاذة كرواط، لماذا الإدارة لا تستفيد من مواردنا، ولماذا لا نستفيد نحن على أساس أننا يمكننا استدعاء مؤطر في إحدى المواضيع التي يمكن تطويرها، والاستعانة بفريق متخصص في مجال البرمجة مثلا من أجل الحصول على نتيجة جيدة، بدلا من الاعتماد على عناصر من شركات أجنبية والتي ستكلف مبالغ باهضة، فأصلا تصرف ميزانية كبيرة على هذا الطالب، الشيء الذي يفرض الاستفادة منه. وللإشارة هنا، سبق لي أن تعرضت للسرقة،



وذهبت لمركز الشرطة من أجل وضع شكائية، وجدت ثلاث حواسيب بدون أنترنت حيث استغرقت 5 ساعات وأنا أنتظر، صراحة هناك مشاكل رقمية يمكن حلها بموارد المدرسة، فأنا شخصيا قمت بمشروع حول تدبير مكتبة بسلا، فلماذا لا يطور هذا المشروع على أساس أن يصبح حقيقيا بدلا أن يحتفظ به في الأرشيف، كذلك يمكننا استعمال مواقع المدرسة، على أساس أن يؤخذ بآرائنا التي نحن مستعدون لتطويرها وبالتالي سيصبح المستوى المعلوماتي بالمغرب جيد. وشكرا.



المتدخلة العاشرة

أشكر الحضور والمشاركين في هذا اللقاء التشاوري، بما أنني إطار بالجماعة، تدخلي هو كالتالي: أول شيء لا بد من الإشارة إليه، هو أنه تقريبا 09 بالمائة من الموظفين الذين تم توظيفهم في إطار الشباب والمستقبل في سنة 1992، أي ما يقارب 03 سنة، سيحالون قريبا على التقاعد، فيصعب عليهم الانخراط في هذه الرقمنة والعمل بالرقمنة أو الحاسوب، فلن يفهموا شيئا أو لا يريدون الفهم، خاصة أنهم لم يخضعوا لتكوين ولا لتحفيز، فالأمر بالنسبة لهم لا يعني شيئا، إذن لا بد من ضرورة ادماج وانخراط الشباب لمسايرة هذا التحول الرقمي والإدارة الرقمية، ثانيا بالنسبة للموظف الجماعي، وكما أشار أحد موظفي مقاطعة لعيايدة، فهو لا يتوفر على مقر مؤهل ولا إمكانيات مادية ولم يستفد من دورات تكوينية، لذلك لا يمكن أن نوجه له اللوم.

ثالثا وهذا هو الأهم، بالنسبة لهذه المنصات التي تم إنزالها أو هذه البرامج التي نشغل بها، فهي تعرف مجموعة من



المشاكل خاصة أنها لم تأخذ بعين الاعتبار الموظف وما الذي سيقوم به. على سبيل المثال. بالنسبة للخادم، كان بالعربية وتمت ترجمته من طرف شركة ولكن بطريقتها، فنحن ولمدة 6 سنوات، لازلنا نعيد نفس الخدمة، لأن ترجمة اسم الأم والأب، غير مطابقة لما هو مكتوب في الأرشيف، يعني نقدم خدمة غير كاملة أو خاطئة، مما يجعلنا نتعرض للعديد من المشاكل مع إعادة الخدمة عدة مرات.

ثالثا، المشاكل التي يعاني منها المجتمع المغربي ككل، هي أن 09 في المائة من الناس لديهم أمية في مجال الرقمنة وليس الموظف فقط بل حتى المواطن، بحيث إنه مثلا بالنسبة لمشروع وثيقة، نحن مطالبين بتقديم الخدمات ولكن هذه الوثيقة عندما نفتحها لنعمل بها، أو التصريح الأولي المنزل، والذي من شأنه تسهيل إمكانية جلب الوثائق فهو يعطي معلومات خاطئة.

فالتصريح الأولي، أنا شخصيا لا أعمل به، رغم أن فيه تطبيقا يمكن المواطن العمل به، لكن هذا المواطن لا يستوعبه، وبالتالي يذهب عند كاتب عمومي ويؤدي ثمنا معين حسب كل كاتب، مع العلم أنه يمكنه الاستفادة من هذه الخدمة بالجان، ونفس المشكل بالنسبة لوثيقة، إذن هذه المسائل لا تقدم تسهيلات للمواطن، بل تعقيدات بالنسبة للمجتمع ككل، مما يفرض ضرورة التفكير في موارد بشرية مؤهلة لمواكبة هذه المنصات والطريقة التي ستشغل بها على أساس أن تكون سلسلة، ثم بعد ذلك نفكر في الموظف وإمكانية تكوينه وشكرا.

المتدخل الحادي عشر

من خلال تتبعي لعمل جماعة سلا ولتدبير الشأن المحلي، لاحظت أن هناك مجهودا على مستوى الرقمنة، بحيث إنه من خلال العرض الذي قدمه السيد منصور، تبين أنه من سنة 2003 إلى حدود 2021، أي ما يناهز 18 سنة تم العمل لكي تصل الجماعة إلى هذه الحصيلة، فأول شيء أقوله في هذا السياق هو تتمين هذا الفعل التشاوري لأنه تأسيس وترسيخ للديمقراطية ولإشراك المواطن وشكرا.



محور «الإدارة المنفتحة»

- التاريخ: الجمعة 11 مارس 2022.
- المكان: المدرسة العليا للتكنولوجيا بسلا.
-
- مسير اللقاء: السيد محمد زفان، أستاذ جامعي بجامعة محمد الخامس - الرباط



المتدخلون:



السيدة ونّام المستمد، منسقة خطة العمل الوطنية للحكومة المنفتحة - وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، عنوان المداخلة: «ورش الحكومة المنفتحة بالمغرب وآليات إشراك المجتمع المدني».



السيد نور الدين لصفّر، رئيس قسم التحول الرقمي للمجتمع، والسيدة حسناء صوريا ملياني رئيسة مصلحة مواكبة المشاريع الاجتماعية بوكالة التنمية الرقمية، عنوان المداخلة: «الخطة الوطنية لتطوير المعطيات المفتوحة».



السيدة **Charlotte Denise Adam**، خبيرة لدى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، عنوان المداخلة: «الحكومة المحلية بسلا»، (مداخلة عن بعد).



السيد طارق النشاش، رئيس جمعية Impact للتنمية،
عنوان المداخلة: «دور المجتمع المدني في ورش الجماعة المنفتحة».



السيد ميمون إمامي، إطار بقسم أنظمة المعلومات والوسائل
المشتركة بجماعة سلا، عنوان المداخلة: «الجماعة المنفتحة:
تجربة جماعة سلا».

المعقبون:

السيد زكرياء الحداوي، المدير التنفيذي لمركز الدراسات «طفرة».
السيد محسن الكادي، منسق شبكة الجمعيات بالمدينة العتيقة سلا.



المدخلة الأولى:

في مستهل مداخلتها، ذكرت السيدة ونام المستمد بالإطار المرجعي على المستوى الوطني الذي انخرط في ظله المغرب في مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المفتوحة (OGP)، والذي يتحدد في التوجيهات الملكية السامية ومقتضيات الوثيقة الدستورية وعدد من النصوص القانونية وكذا محاور البرنامج الحكومي. وأضافت المتدخلة أن مبادرة الشراكة من أجل حكومة المفتوحة التي اعطيت انطلاقتها بمناسبة انعقاد الدورة السادسة والستين (66) للجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة 2011، تعد إطاراً مرجعياً لتعزيز وتكريس مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة والديمقراطية التشاركية.

وقد بلغ عدد أعضاء المبادرة 78 دولة و76 عضواً محلياً، يعملون جنباً إلى جنب مع الآلاف من منظمات المجتمع المدني. كل سنتين، يقدم كل عضو خطة عمل يتم إعدادها بالاشتراك مع المجتمع المدني تحدد التزامات ملموسة لتعزيز مبادئ الحكومة المفتوحة.

وقد انخرط المغرب في مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المفتوحة بتاريخ 26 أبريل 2018 بعد استيفائه لشروط الانضمام المطلوبة، ليصبح بذلك العضو 76 في المبادرة. وقد شكل هذا الانضمام للمبادرة تجسيدا للخيارات الأساسية لبلادنا وفقاً لما يكرسه الدستور، سيما ما يتعلق بالمشاركة المواطنة وتكريس الحريات المدنية ومبادئ الحكامة الجيدة.

واعتزافاً بالجهود التي بذلها منذ انضمامه إلى مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المفتوحة في أبريل 2018، تم انتخاب المغرب عضواً في لجنة القيادة لمبادرة الشراكة من أجل الحكومة المفتوحة، لولاية تمتد لثلاث سنوات ابتداء من فاتح أكتوبر 2021، ليصبح بذلك أول دولة عضو في هذه اللجنة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وإفريقيا الفرنكوفونية.

ولأجل ضمان نجاح مستدام لورش الحكومة المفتوحة، تم وضع نظام حكامه واضح وشفاف يراعي المعايير المنصوص عليها في إطار مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المفتوحة، من بينها إحداث هيئة متعددة الأطراف للإشراف على مسلسل الحكومة المفتوحة، وتمثيلية متساوية للحكومة والمجتمع المدني، إلى جانب اختيار ممثلي المجتمع المدني وفقاً لمنهجية موضوعية وشفافة يتم وضعها من طرف المجتمع المدني. وبناء على هذه المعايير تم إحداث نظام حكامه يعتمد أساساً 3 بنيات هي لجنة الإشراف ولجنة التنفيذ ثم فضاء المجتمع المدني.

ولكسب رهانات هذا المسار الطموح، فقد تم اعتماد خطة العمل الوطنية للحكومة المفتوحة للفترة 2018-2020، تتضمن 18 التزاماً في مجالات الحق في الحصول على المعلومات وشفافية الميزانية والمشاركة المواطنة والنزاهة ومحاربة الفساد والتحسيس والتواصل، وقد بلغت النسبة الإجمالية لإنجازها 84 % إلى غاية شهر دجنبر 2020.



وفي نفس الاتجاه، واستكمالاً للجهود المبذولة، تم - بشكل مشترك مع هيئات المجتمع المدني - إعداد خطة العمل الوطنية الثانية للحكومة المنفتحة للفترة 2021-2023، حيث شملت 22 التزاماً في مجالات الشفافية وجودة الخدمات العمومية، والمشاركة المواطنة، والعدالة المنفتحة، والمساواة والشمولية، والجماعات الترابية المنفتحة، حيث وصلت نسبة الإنجاز الإجمالية %34.

وقماشياً مع التوصيات الدولية، تم إحداث بوابة وطنية للحكومة المنفتحة بالمغرب - www.gouverne-ment-ouvert.ma، تمكن عموم المواطنين والمواطنات من الاطلاع على مضامين الالتزامات وتتبع مستوى تقدمها وكذا التعرف على جميع المستجدات والمعلومات المتعلقة بهذا الورش، وتمكن رؤساء المشاريع من تحيين مدى تقدم الأنشطة المدرجة ضمن الالتزامات المذكورة، كما تتيح البوابة إمكانية التفاعل مع المواطنين والمواطنات والفاعلين الجمعيين عبر فضاءات خاصة.

وفي نفس السياق، وباعتبار المجتمع المدني شريكاً أساسياً في ورش الحكومة المنفتحة، وبالنظر لدوره المحوري في تحديد الأولويات والتعبئة والترافع، فقد تم تخصيص فضاء المجتمع المدني ببوابة الحكومة المنفتحة يروم تعزيز دور المجتمع المدني والفاعلين غير الحكوميين في ورش الحكومة المنفتحة، وذلك من خلال مجموعة من قنوات الإنصات والحوار الشامل والمستمر، فهو فضاء مفتوح أمام جميع جمعيات المجتمع المدني المهتمة بمواضيع الحكومة المنفتحة، ويمكن للجمعيات العضوة بالفضاء أن تشارك في مجموعات العمل الموضوعاتية أو الترابية لتعزيز التفكير والتعاون في المجالات المتعلقة بالحكومة المنفتحة.

ويمكن إجمال دور المجتمع المدني وآليات مشاركته في تفعيل التزامات الحكومة المنفتحة في ما يلي:

- الإعداد المشترك لخطة العمل: يتمثل دور المجتمع المدني في المشاركة في وضع منهجية الإعداد المشتركة لخطة العمل، وتعبئة المواطنين وباقي الفاعلين غير الحكوميين، وكذا المشاركة في تنظيم اللقاءات التشاورية وفي تحديد الإشكاليات واقتراح الحلول، وفي دراسة المقترحات وتحديد الأولويات.

وبخصوص آليات المشاركة المتاحة له خلال هذه المرحلة، فتتم من خلال عضوية المجتمع المدني بلجنة الإشراف، والمشاركة في اللقاءات التشاورية، والمنصة الرقمية للإعداد المشترك (فضاء استقبال المقترحات، التشاور العمومي حول مشاريع الالتزامات المقترحة).

- التنفيذ المشترك لخطة العمل: حيث يتولى المجتمع المدني دور الإشراف على تنفيذ خطة العمل وتتبع تقدم تنفيذها، والمساهمة في تنفيذ الالتزامات وتعبئة المواطنين وباقي الفاعلين غير الحكوميين.

وتتحدد آليات المشاركة في العضوية بلجنة الإشراف والفضاء الرقمي الخاص بتنفيذ الالتزامات (نسبة الإنجاز،



تفاصيل الأنشطة المنجزة، إمكانية التعليق والتفاعل)، والمجموعات الموضوعاتية التي تحدث كل سنتين حسب محاور كل خطة عمل جديدة. تتكون كل مجموعة عمل موضوعاتية من ممثلي الجمعيات التي تتوفر على خبرة مهمّة في موضوع المحور المعني، بالإضافة إلى ممثلي الإدارات المعنية بالالتزامات ذات الصلة.

- التقييم المشترك لخطة العمل: يتجسد دور المجتمع المدني في المشاركة في وضع مؤشرات وطنية متعلقة بمجالات الحكومة المنفتحة، والمشاركة في إعداد تقرير التقييم الذاتي لخطة العمل، وتقييم مساهمة المجتمع المدني في هذا الورش، والمشاركة في الاجتماعات الخاصة بتقييم المغرب مع الخبراء المستقلين للمبادرة (OGP IRM).

ويتم ذلك من خلال عضوية المجتمع المدني بلجنة الإشراف وبالمجموعات الموضوعاتية، ونشر مؤشرات التتبع المتعلقة بالالتزامات وإمكانية التفاعل حولها، والتشاور العمومي حول تقرير التقييم الذاتي.

- التواصل والتطوير المستمر لمنهجية وآليات العمل: يساهم المجتمع المدني في التواصل والتحسيس حول ورش الحكومة المنفتحة بالمغرب، وتقديم مقترحات لتحسين منهجية وآليات العمل بهذا الورش، والمشاركة الفعالة في اللقاءات والتظاهرات المنظمة في هذا المجال، وتشجيع باقي الفاعلين للانخراط في هذا الورش.

وتتم هذه المشاركة من خلال فضاء المستجدات بالبوابة الوطنية للحكومة المنفتحة، والفضاء الرقمي الخاص بالتظاهرات والدورات التكوينية، والفضاء الرقمي الخاص بأسئلة المواطنين والمجتمع المدني، والفضاء الرقمي لتقديم الملاحظات والمقترحات والفضاء الرقمي للاستشارات العمومية الخاصة بأنشطة الحكومة المنفتحة، والتفاعل مع فريق العمل عبر البريد الإلكتروني ogpmaroc@mmsp.gov.ma.





المداخلة الثانية:

في البداية، أشار السيد نور الدين لصفر إلى أن المداخلة حول الخطة الوطنية لتطوير المعطيات المفتوحة، سيتم تقديمها في 3 محاور رئيسية، وهي:

– **المحور الأول:** سياق وأهداف ورش المعطيات المفتوحة: يجسد السياق الوطني دعامة أساسية لتطوير ورش المعطيات المفتوحة ببلادنا، ويتمثل في الآتي:

– دستور المملكة المغربية، ولا سيما الفصل 27 الذي ينص على حق المواطنين والمواطنات في الحصول على المعلومات الموجودة في حوزة الإدارة العمومية، والمؤسسات المنتخبة، والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام. لا يمكن تقييد الحق في المعلومة إلا بمقتضى القانون، بهدف حماية كل ما يتعلق بالدفاع الوطني، وحماية أمن الدولة الداخلي والخارجي، والحياة الخاصة للأفراد، وكذا الوقاية من المس بالحريات والحقوق الأساسية المنصوص عليها في هذا الدستور، وحماية مصادر المعلومات والمجالات التي يحدها القانون بدقة.

– القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات (المادة 10 المتعلقة بالنشر الاستباقي للمعلومات).

– مهام وأوراش وكالة التنمية الرقمية المتعلقة بالشمول الرقمي والتنمية البشرية والإدارة الإلكترونية.

– مخططات العمل الوطنية المتعلقة بالحكومة المنفتحة (2018-2020 و 2021-2023).

– التقرير العام حول النموذج التنموي الجديد: « وقد تبين أن هناك إجماعا بشأن ضرورة الرفع من فعالية الإدارة عبر تبسيط الإجراءات والمزيد من الانصات والقرب من المواطنين والفاعلين الخواص وتحسين الشفافية والولوج المعمم إلى البيانات والمعطيات، باعتبارها ضامنة للولوج المتكافئ إلى الموارد والفرص الاقتصادية. وتعتبر رقمنة الإدارة شرطا ضروريا لتحسين جودة علاقة الإدارة مع المواطنين والفاعلين؛ وهي من لوازم استعادة الثقة. »

– برنامج البنك الدولي لدعم أداء القطاع العمومي (النجاعة) : المؤشر رقم 7 – تحسين فتح المعطيات العمومية.

– رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي «نحو تحول رقمي ومدمج» – التوصية 8: «تحرير المعطيات العمومية التي تنتجها وتحتفظ بها القطاعات الوزارية والإدارات والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية، بما في ذلك تعيين مسؤولين عن عمليات المعطيات المفتوحة، مع الحرص على ضمان سلامة المعطيات الشخصية، وذلك من أجل خلق منظومة اقتصادية تجمع بين القطاعين العام والخاص في أفق تطوير سوق للبيانات والتطبيقات العمومية؛ »

وبخصوص السياق الدولي، أضاف المتحدث أن هذا الأخير تميزه عدد من الدراسات والتوصيات الدولية، ويتعلق الأمر بدراسات البنك الدولي حول جاهزية الدول الشريكة لمبادرة المعطيات المفتوحة، وتشخيص ورش الحكومة



المنفتحة بالمغرب / المعطيات المفتوحة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ودراسات ومشاريع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في المنطقة العربية، ثم مؤشر « بارومتر البيانات المفتوحة».

وبشأن أهداف الورش، فهي تتجلى في تعزيز الشفافية والانفتاح على مستوى الإدارة المغربية (الوزارات والمؤسسات والمقاولات العمومية والجماعات الترابية، إلخ)، وتسهيل ولوج المواطنين والمقاولات إلى المعطيات العمومية، واقتراح موارد جديدة للابتكار الاقتصادي والاجتماعي وخلق قيمة اقتصادية مضافة لفائدة المقاولات. وبالنسبة للنتائج المتوخى تحقيقها فهي تتعلق بفعالية وشفافية الإدارة العمومية، وتعزيز المشاركة الإلكترونية للمواطنين، وتطوير ريادة الأعمال والابتكار الرقمي، وتحسين ترتيب المغرب في التصنيفات الدولية في هذا المجال. وعلى مستوى حكامه الورش، تحدث المتدخل عن لجنة القيادة الوطنية التي تتولى مهام التتبع والإشراف على تنفيذ ورش المعطيات المفتوحة على المستوى الوطني. على أن وكالة التنمية الرقمية تقوم بمهام تنسيق أشغال لجنة القيادة، وتتبع تنفيذ خطة العمل الوطنية للمعطيات المفتوحة، بالإضافة إلى تدبير البوابة الوطنية للمعطيات المفتوحة.

– المحور الثاني: مخطط العمل الوطني للمعطيات المفتوحة: استحضاراً للتدابير التي تم اتخاذها من طرف مختلف الفاعلين المعنيين، وتحت إشراف لجنة القيادة السالفة الذكر، قامت وكالة التنمية الرقمية، سنة 2020، بشراكة مع البنك الدولي، وبتشاور وتنسيق مع الهيئات والمؤسسات المعنية، بإنجاز دراسة حول تطوير المعطيات المفتوحة (تقييم الجاهزية لمبادرة المعطيات المفتوحة «Open Data Readiness Assessment») ، بهدف بلورة خطة عمل وطنية لتعزيز تأثير فتح ونشر المعطيات العمومية في بلادنا. وقد أفضت هذه الدراسة إلى اقتراح مجموعة من التوصيات مدرجة في إطار خطة عمل تضم إجراءات على المدى القصير والمتوسط والبعيد. وتهدف هذه الإجراءات إلى تعزيز تأثير المعطيات العمومية المفتوحة في المغرب، وتهيئة الظروف الملائمة الكفيلة بمواجهة مختلف الرهانات المستقبلية في مجال المعطيات المفتوحة. ومن بين هذه الإجراءات:

1. تعزيز الإطار القانوني المتعلق بالمعطيات المفتوحة وتصنيفها: وضع مجموعة عمل تضم مختلف الفاعلين المعنيين تتولى مهمة دراسة واقتراح النصوص القانونية اللازمة لتطوير المعطيات المفتوحة، ووضع مجموعة عمل تضم مختلف الفاعلين المعنيين تتولى مهمة دراسة واقتراح النصوص القانونية اللازمة لتأطير تصنيف المعطيات المفتوحة.
2. تعيين مسؤولي المعطيات المفتوحة ومدبري المعطيات على مستوى الهيئات والمؤسسات المعنية: مسؤول المعطيات المفتوحة الذي يتولى مهمة تنسيق الأنشطة المتعلقة بالمعطيات المفتوحة داخل إدارته ومع لجنة القيادة الوطنية ووكالة التنمية الرقمية وكذا تتبع وتقييم مختلف الإجراءات، ومدبر المعطيات الذي يتولى مهمة الإعداد التقني للمعطيات ونشرها وفق الصيغ المفتوحة، وقد تم إلى حد الآن، تعيين ما يزيد عن 100 مسؤول المعطيات المفتوحة ومدبر المعطيات بالعديد من المؤسسات والهيئات العمومية (عملية التعيين في طور الإنجاز).



3. تنسيق التعاون والتبادل بين مسؤولي المعطيات المفتوحة ومدبري المعطيات من خلال تنظيم ورشات لتقاسم خبراتهم والاستفادة من تجارب الهيئات الأخرى، ومناقشة الصعوبات التي يواجهونها.
4. وضع أنظمة مرجعية موحدة للمعطيات: تحديد وتطوير الأنظمة المرجعية الأولية، ثم نشر وتعميم الأنظمة المرجعية المنجزة.
5. إنجاز جرد للمعطيات العمومية: إنجاز جرد للمعطيات لدى بعض الإدارات النموذجية، وتحديد وصيانة قائمة جرد المعطيات.
6. تحسيس وتطوير المهارات في مجال المعطيات المفتوحة على مستوى الهيئات المعنية وذلك بتنظيم ورشات تحسيسية ودورات تكوينية لفائدة مسؤولي الإدارات ومسؤولي المعطيات المفتوحة لمختلف الإدارات والمؤسسات والمقاولات العمومية والجماعات الترابية من أجل انخراط أفضل في هذا الورش.
7. إدراج فئة جديدة مخصصة للمعطيات المفتوحة في الجائزة الوطنية للإدارة الإلكترونية «امتياز» وذلك بغرض مكافأة الإدارات الأكثر تطورا في مجال المعطيات المفتوحة وخلق منافسة بين مختلف الهيئات والمؤسسات العمومية حول هذا الموضوع.
8. تطوير حالات استخدام للمعطيات المفتوحة: العمل بالتعاون مع المقاولات الناشئة المعنية على تطوير بعض التطبيقات / الخدمات ذات التأثير الاقتصادي والاجتماعي لإظهار قيمة وإمكانية إعادة استخدام المعطيات المفتوحة.
9. تنظيم مسابقة / هكاثون لإعادة استخدام المعطيات المنشورة على مستوى البوابة الوطنية وذلك لأجل تحفيز الابتكار حول هذه المعطيات وإنشاء خدمات مبتكرة جديدة ذات قيمة مضافة عالية للمرتفقين بغرض تعبئة أكبر عدد من الإدارات للانخراط في ورش المعطيات المفتوحة.

وتجدر الإشارة إلى أن الإجراءات على المدى البعيد، تشمل أساسا تحويل لجنة القيادة إلى هيئة دائمة، ووضع مناهج دراسية جامعية في مجال تدبير البيانات والمعطيات المفتوحة، وكذا تعزيز القدرات الداخلية لمنظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى إحداث هيئة دائمة لتعزيز قدرات الفاعلين غير الحكوميين والتنسيق بينهم.

- المحور الثالث: تحديث البوابة الوطنية للمعطيات المفتوحة www.data.gov.ma: أوضح السيد لصفير أهم التطورات الرئيسية بهذا الصدد، وهي تشمل تحيين جميع المكونات التقنية للبوابة، وتصميم وإنتاج الهوية الإعلامية المرئية الجديدة للبوابة، تطوير البوابة بتصميم يتلاءم مع مختلف الأجهزة المحمولة واللوحية المستعملة، إضافة خصائص ووظائف جديدة، وإدراج أقسام جديدة (إعادة الاستخدام، وثائق، إحصائيات، إلخ.)، وتنفيذ كافة الإجراءات الأمنية التقنية اللازمة لضمان مستوى عال من الحماية.



المداخلة الثالثة:

في معرض تدخلها، أوضحت السيدة **Charlotte Denise Adam** أن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تعرّف الحكومة المفتوحة بكونها ثقافة الحكامة القائمة على مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة والمشاركة، والتي تدعم الديمقراطية والنمو الشامل. وأن تحقيق مبدأ الشفافية يتطلب تمكين العموم من الحصول على المعلومات والمعطيات ذات الطابع العام، مع إمكانية إعادة استعمالها، وهو ما يمكن من فهم عمل الحكومة. وبالنسبة لمفهوم النزاهة فهو يجيل على منح الأولوية للمصلحة العامة على المصالح الخاصة. بينما يتم تفسير المساءلة من خلال تعليل الأنشطة التي تقوم بها الحكومة ومساءلتها عن السياسة وعن الخدمات المقدمة، مع الأخذ بعين الاعتبار طلبات المواطنين.

وبالنسبة للمشاركة فهي تعني إدماج وإشراك المواطنين ومختلف الفاعلين، والأخذ بعين الاعتبار لآرائهم في اتخاذ القرار.

وأضافت المتحدثة أن التعاون بين المغرب ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول الحكومة المفتوحة، انطلق منذ سنة 2015، وهو تعاون مثمر؛ وقد تمكنت المنظمة من تحليل مركاتر الحكومة المفتوحة بالمغرب، من حيث توفر الإطار القانوني والسياسي والمؤسسي لتفعيل مبادئ الحكومة المفتوحة.

وعلى إثر ذلك، تم عرض مجموعة من التوصيات وتقديم مساعدة مهمة وتقنية على جميع مستويات الحكومة، كما تم نشر تقارير متعددة في مجالات تتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، والمشاركة المواطنة، والتواصل العمومي.

وبخصوص دور وأهمية المستوى المحلي في إنجاح الحكومة المفتوحة، أكدت المتحدثة أن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية





حسب توصية صادرة عنها، دعت الدول إلى دراسة إمكانية الانتقال من مفهوم الحكومة المنفتحة إلى دولة منفتحة، ذلك أن الدولة المنفتحة هي الدولة التي يتم فيها تفعيل مبادئ الحكومة المنفتحة من قبل السلط التنفيذية والتشريعية والقضائية، والمؤسسات العمومية المستقلة. كما أن تعزيز انفتاح الدولة ككل، يقتضي، انطلاقاً من الأدوار والصلاحيات وحجم الاستقلالية المتوفرة لدى كل مستوى، العمل في إطار من التعاون والتآزر وتقاسم الممارسات الجيدة.

وتابعت المتحدثة بأنه للمستوى المحلي أهمية كبيرة في ترسيخ ثقافة الحكومة المنفتحة، وذلك لعوامل متعددة من بينها:

- كون الحكومات المحلية هي الأقرب من المواطنين، وبصفة عامة، هي أول نقطة اتصال بالنسبة لهم؛

- لأن تأثير ونتائج السياسات يكون على المستوى المحلي أكثر وضوحاً؛

- كون الحكومات المحلية على اتصال دائم بالمواطن في إطار تقديم الخدمات العمومية الأساسية؛

- لأن التعاون مع المواطنين ومختلف الفاعلين يتم بشكل سلس على المستوى المحلي؛

- ولأنه على المستوى المحلي تكون إمكانيات الابتكار والتجريب ميسرة مما هو عليه الأمر بالنسبة للمستوى الوطني.

وبالنسبة لجماعة سلا تحدثت المتدخلة عن العمل الذي جمع بين منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والجماعة منذ سنة 2017، حيث تم تنظيم لقاءات وورشات بغرض تشخيص ممارسات الجماعة في مجال تفعيل مبادئ الانفتاح، وذلك بحضور مختلف الفاعلين المعنيين. وحسب تقرير للمنظمة فإن جماعة سلا تتوفر على نقط قوة فيما يتعلق بتعزيز انفتاحها على محيطها، وفي مقدمتها توفر إطار قانوني وتنظيمي ملائم خاصة القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، وقانون الحق في الحصول على المعلومات، والتزام رئيس المجلس الجماعي لسلا وكذا مختلف مسؤولي الجماعة بتعزيز انفتاح الجماعة، إلى جانب توفر ثقافة الحوار على مستوى الجماعة، واعتماد مقاربة تتوخى إشراك الساكنة، والتزام قوي للمجتمع المدني المحلي.

وبخصوص تعزيز الاجراءات الداعمة لانفتاح جماعة سلا، فإن ذلك يقتضي التفكير في الانفتاح وفق منظور شمولي ومتناسق، ولأجل ذلك يتعين وضع استراتيجية للجماعة المنفتحة، باعتبارها وثيقة تحدد المبادرات الرئيسية في هذا المجال، وتحدد الأهداف المراد بلوغها على كل من المدى القصير والمتوسط وكذا البعيد، بالإضافة إلى تحديد مؤشرات لقياس المنجزات. فالهدف إذن من الاستراتيجية، هو تنظيم المبادرات المتوفرة حالياً، وتحديد رؤية شاملة لانفتاح الجماعة على المدى البعيد.

ومما لا شك فيه أن فوائد ومزايا هذا العمل متعددة، تتمثل في تحقيق الفعالية والتقائية السياسات العمومية، والاستفادة من آثار مبادرات الحكومة المنفتحة، والتعاون والتنسيق بين مختلف الجهات المعنية.



وعلى المستوى العملي دائما، فإن تجسيد مبادئ الانفتاح على المستوى المحلي يتم من خلال تعزيز مبدأ الشفافية (لاسيما من خلال اعتماد ميثاق المواطنة، وشفافية الميزانية والنشر الاستباقي للبيانات المتعلقة بالمرافق العمومية)، وكذا المساءلة (قياس رضا المرتفقين عن الخدمات المقدمة، وضع مؤشرات واضحة ودقيقة لتقييم الشأن العام المحلي)، ثم المشاركة (عن طريق الإخبار والاستشارة وانخراط المواطن في مراحل إعداد السياسات العمومية).

وكخاتمة، فإن جماعة سلا طورت العديد من المبادرات الهادفة إلى تعزيز انفتاحها، وهي مبادرات راسخة وناجحة، من بينها اعتماد التواصل مع المواطنين، وإشراكهم في التخطيط لمستقبل المدينة، وتنظيم لقاءات تشاورية، وتوفير لجن تشاورية على مستوى المقاطعات، والنشر الاستباقي لعدد من البيانات المتعلقة بالجماعة، وهذه الممارسات وغيرها ساهمت في ترسيخ ثقافة الحوار خاصة مع المجتمع المدني المحلي. وكتوصية، فإن جماعة سلا مدعوة لتوسيع مشاركة باقي المعنيين خاصة منهم المؤسسات الجامعية والقطاع العام والشباب.





المداخللة الرابعة:

في معرض تدخله، أشار السيد طارق النشناش إلى أن الدستور يعدُّ أهم وأسمى وثيقة في الدولة التي توطر العلاقة بين المؤسسات العمومية والمواطنين، وأضاف أن أول مشروع دستور في المغرب كتب من طرف ابن مدينة سلا، وهو السيد علي بن أحمد زبير، وذلك سنة 1904 أي قبل فترة الاستعمار وقبل وضع أسس الدولة الحديثة، وقد احتوت هذه الوثيقة مبادئ مثل التوظيف بحسب الاستحقاق والنزاهة، ومساواة الجميع أمام الضريبة، وإدخال الإصلاح في مصالح الحكومة، ليتمكن تخصيص كل إدارة بما يليق بها، وتكوين حكومة قادرة على دفع الطوارئ وجلب المنافع.

وتابع المتدخل بأنه في تاريخ مدينة سلا دروس للتعبئة الاجتماعية من أجل النهوض بأمر البلاد. ومن بين ما يميز مدينة سلا، هو تنظيم موسم الشموع منذ القرن السادس عشر، وهو يحيل في حد ذاته على عمل جماعي لمختلف الفاعلين.

فسلا أعطت دروسا للعالم في القرن 15 من خلال التنسيق بين المجاهدين والفقهاء والعلماء والمفكرين والأدباء. كما أن مدينة سلا فعلت الذكاء الجماعي والانفتاح عبر التاريخ والحديث هنا طويل... وبالنسبة للقاء اليوم هو تحدي سلا القرن 21. ففي النموذج التنموي الجديد، اتفقنا على صيغة الدولة القوية بكل مكوناتها واجتمع القوي. واليوم لنا شرف التفاعل مع ممثلي الحكومة وممثلي الجماعة الترابية.

واجتمع المدني هو كل فاعل منا، مواطنين وجمعيات وباحثين وطلبة ومقاولين... وكل واحد منا له مسؤولية في تنمية المغرب.

فتحدي التنمية في المغرب كبير. وحسب عدد من الدراسات فإن ترتيب المغرب متأخر في مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة.

وهذه معطيات عامة، واليوم بشكل مركز سيكون النقاش حول جماعة سلا باختصاصاتها ومواردها وتحدياتها.

وهنا المتدخل جماعة سلا على موقعها الإلكتروني ونشرها للوثائق التي تيسر للفاعلين المشاركة في هذا التفكير الجماعي.

فتحديات الجماعة كبيرة ومتعددة؛ منها تحدي مالي يتعلق بتوفير الموارد اللازمة لتمويل البرامج، وتحدي التنقل وتحدي العمران

يرتبط أساسا بكثافة سكانية مرتفعة على محور القنيطرة الرباط.



وبشأن موضوع اللقاء، أكد المتحدث على أهمية تقاسم بعض التجارب الدولية من باب الاستئناس والمقارنة، ومن بينها قصة المستشفى الشبح، ذلك أنه في سنة 2016 في ولاية بدولة نيجريا، اكتشفت جمعية بأنه تم صرف تكاليف بناء مستشفى، وبعد زيارة المكان ما تمت معاينته هو أن المستشفى لم يتم بناؤه. فتم العمل على وضع موقع إلكتروني يسمح بتتبع مدى تنفيذ المشاريع على أرض الواقع. وبعد ذلك بأربع سنوات سيحتفل المجتمع المدني ومعه باقي المؤسسات ببناء أكثر من 100 مستشفى.

ولإنجاح هذه التجربة في سلا نحتاج إلى تعبئة جماعية.. كما أن نشر البيانات من قبل الجماعة وإعادة استعمال وتحليل هذه البيانات من طرف المجتمع المدني، هي مسألة أساسية وضرورية للعمل المشترك.

مثال آخر يخص دولة أوكرانيا التي وضعت أرضية رقمية لنشر المعلومات المتعلقة بالصفقات العمومية بطريقة **open data**، وهو ما يسمح للمجتمع المدني بتحليل البيانات وفتح النقاش بشكل دقيق في مجالات ترشيد النفقات وتنازع المصالح... على العموم إن دور المجتمع المدني يتجاوز التتبع والتقييم، فهو كذلك شريك في اتخاذ القرار.

واستحضر المتدخل مثالا آخر من مدينة مدريد بدولة اسبانيا، حيث تطلب بلدية المدينة من الساكنة اختيار أحسن الهندسات لساحاتها وحدائقها.

إن مما يُفتخر به في مختلف المحافل، هو كون بلادنا تتوفر على تجارب رائدة فيما يتعلق بدور المجتمع المدني كفاعل إلى جانب باقي المتدخلين. وهناك مثالان:

المثال الأول من مدينة شفشاون حيث قامت الجماعة بتفعيل مفهوم الميزانية التشاركية عبر تخصيص ميزانية خاصة يقرر فيها المواطنون والمجتمع المدني بصفة مباشرة، وقامت الجمعيات باختيار صيانة حديقة وسط المدينة، واليوم فتح نقاش لتوسيع ومأسسة هذه التجربة الناجحة.

والمثال الثاني يهم جهة بني ملال خنيفرة حيث يتم العمل على تنزيل مفهوم مختبر الابتكار العمومي حول تحديات متعلقة بالسياحة المستدامة والصناعة الفلاحية...

وبالنسبة لجماعة سلا اليوم، فهي جماعة رائدة في مجال الانفتاح، من خلال تنظيم عدد من المبادرات من بينها لقاءات «الخميس التشاوري لسلا» التي أصبح لها صيت على المستوى الوطني. وأيضا وضع مفهوم الجماعة المنفتحة بطريقة رسمية في خطة عمل الجماعة، وخصوصا وضع أطر إدارية متخصصة في الانفتاح وهي كلها خطوات تأسيسية هامة.

التحدي الآن هو تحدي مشترك بين المجتمع المدني والجماعة لتنزيل مبادئ الانفتاح، بالشكل الذي يجعل المواطن



يلمس تحسن جودة الخدمات ويساهم في تعزيز ثقته بالمؤسسات.

ومن موقعه كفاعل مدني وممثل لجمعية **Impact** للتنمية أعرب السيد النشاش عن كامل استعداداه للتعاون مع جميع الأطراف، وفي مقدمتهم الجماعة وباقي جمعيات المجتمع المدني للمساهمة في إنجاح ورش انفتاح الجماعة على محيطها.





المداخلة الخامسة:

قدم السيد ميمون إماني عرضاً تحت عنوان «الجماعة المفتوحة: تجربة جماعة سلا»، تطرق من خلاله إلى أهم المحطات وأبرز الجهود المبذولة لتفعيل مبادئ مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المفتوحة على مستوى جماعة سلا، وخاصة في مجال دعم الديمقراطية التشاركية وتعزيز الشفافية والحصول على المعلومات والنزاهة ومحاربة الفساد واستغلال التكنولوجيا الحديثة.

وأضاف المتحدث أنه خلال شهر أكتوبر 2017 نظمت جماعة سلا ملتقى حول الإدارة المحلية المفتوحة بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، لتكون بذلك جماعة سلا أول جماعة ترابية بالمملكة تشتغل مع هذه المنظمة حول موضوع الحكومة المحلية المفتوحة. وقد عرف هذا الملتقى تنظيم ورشات موضوعاتية أطرها خبراء المنظمة المتخصصون في مجالات التخطيط وتحليل السياسات العمومية، وشارك فيها ممثلو مدن أجنبية ومغربية وجمعيات المجتمع المدني ومؤسسات جامعية وقطاع خاص محلي وعدد من المنابر الإعلامية، بالإضافة إلى أعضاء المجلس الجماعي لسلا ومجالس المقاطعات ومجموعة من موظفي الجماعة.

وقد شكل الملتقى مناسبة لتشخيص مبادرات الجماعة الهادفة إلى تحقيق مبادئ الانفتاح، كما تم خلاله تقديم عدد من التجارب الناجحة لدول منضوية في إطار مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المفتوحة. ونهاية شهر أبريل 2018 تم تقديم التقرير الذي أعده خبراء المنظمة حول نتائج التشخيص ومخرجات الملتقى، والذي خلص إلى كون جماعة سلا، تتوفر من خلال المبادرات المعتمدة، على خارطة طريق لإدارة محلية مفتوحة وفق المعايير المتعارف عليها. كما قدم التقرير مجموعة من التوصيات من أهمها:

- وضع استراتيجية وخطة عمل للإدارة المفتوحة بسلا؛
- إحداث وحدة إدارية خاصة بالإدارة المفتوحة؛
- توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة للتفعيل؛
- تعزيز النشر الاستباقي للمعلومات وفق صيغة البيانات المفتوحة؛

وعلى الصعيد العملي، فإن جماعة سلا وتفعيلاً للحق في الحصول على المعلومات، قد عملت بشكل استباقي على نشر مجموعة من المعلومات الموجودة في حوزتها عبر موقعها الإلكتروني، كما تم في نفس السياق تعيين مكلف بالحق في الحصول على المعلومات، والانخراط في البوابة الوطنية للحصول على المعلومات «شفافية».



وتفعيلاً للديمقراطية التشاركية ويغرض تعزيز آليات مشاركة المواطنين، وانطلاقاً من التجربة الخاصة المتمثلة في اللجان التشاورية للمقاطعات، إضافة إلى هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع المحدث لدى المجلس الجماعي، عملت الجماعة سنة 2017 على إطلاق تجربة رائدة للحوار والتشاور تمثلت في اللقاءات الشهرية «للخميس التشاوري لسلا» التي مكنت من فتح قنوات الحوار والتشاور حول مواضيع التنمية المحلية مع مختلف الفاعلين، وفي مقدمتهم الساكنة والجمعيات. ويهدف مؤسسة التشاور العمومي، تم نهاية 2019 افتتاح دار التشاور بسلا كفضاء لتدبير وتنظيم التشاور العمومي مع الفاعلين المحليين، وتطوير خدمات البحث والتعاون والتكوين في مجال التشاور العمومي.

وتكريساً لهذا التوجه، ورغبة في تقاسم التجارب وإغنائها، نظمت الجماعة بتعاون مع القطاعات الحكومية المعنية مجموعة من الأنشطة الإشعاعية تمثلت بالخصوص في اليوم الدراسي الجهوي المنظم خلال شهر أكتوبر 2017 حول «سبل إنجاح آليات الديمقراطية التشاركية»، ثم الملتقى الوطني الأول حول التشاور العمومي المنظم خلال شهر دجنبر 2019.

وبخصوص تقوية الإجراءات الداعمة للنزاهة، تعمل جماعة سلا على الالتزام بالقواعد القانونية ذات الصلة، وخاصة من خلال خضوعها للرقابة المنتظمة للهيئات الرقابية الرسمية، وكذا من خلال المبادرات الذاتية المتمثلة في إحداث خلية الافتتاح الداخلي وإعداد خريطة المخاطر.

وبغرض تلقي ومعالجة الشكايات الواردة على الجماعة من قبل المواطنين، تم إحداث خلية تتبّع الشكايات، وإحداث صفحة خاصة بتلقي الشكايات عبر الموقع الإلكتروني للجماعة، وكذا الانخراط في البوابة الوطنية للشكايات.

وفي مجال اعتماد التكنولوجيات الحديثة، تعمل الجماعة جاهدة على رقمنة مجموعة من الخدمات والمساطر سواء من خلال مبادرات ذاتية، أو من خلال الانخراط في مجموعة من المنصات الوطنية.

وهكذا، فإن جماعة سلا تعتبر أول جماعة ترابية تنخرط في مجهودات تفعيل مبادئ الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي بتعاون مع المؤسسات الدولية (GIZ، OCDE، ...) ومع القطاعات الوزارية المعنية.

وفي حدث لا يخلو من دلالة رمزية بالنسبة للمدينة، فقد تم اختيار سلا خلال شهر مارس 2019 لاحتضان أشغال المؤتمر الدولي حول الحكومة المفتوحة والحصول على المعلومة، الذي تميز بمشاركة مهمة لعدد من المسؤولين الحكوميين والخبراء في موضوع الحكومة المفتوحة بعدد من الدول.

وبفضل هذه المبادرات المتميزة، تمكنت جماعة سلا من الحصول على تنقيط جيد ورتب متقدمة برسم سنوات 2019-2020-2021 حسب تقييم لأدائها تم في إطار برنامج تحسين أداء الجماعات. كما أنه وحسب دراسة



حول نشر الحد الأدنى من البيانات، قام بما مركز دراسات متخصص، تمكنت الجماعة من احتلال الرتبة الأولى سنة 2020 والرتبة الثانية سنة 2021.

وحفاظا على هذه المكتسبات وتطويرا لهذا الورش، لا تزال الجماعة مطالبة ببذل المزيد من الجهد لمواجهة التحديات المرتبطة بمجال الانفتاح، سيما ما يتعلق بتوفير البيانات المفتوحة، وتعزيز آليات التشاور، وكذا تعزيز وتعميم اعتماد التكنولوجيات الحديثة وتعميم رقمنة الخدمات الإدارية.

ولعل اختيار موضوع الجماعة المنفتحة ضمن محاور منتديات مشروع إعداد برنامج عمل الجماعة للفترة 2022-2028 يعكس الأهمية التي يحظى بها هذا الموضوع من قبل مسؤولي الجماعة، المنتخبين والإداريين على حد السواء

التعقيب

السيد زكرياء الحداوي

السلام عليكم، بداية أود أن أشكر جماعة سلا على تنظيم هذا اللقاء التشاوري وعلى دعوة المشاركة فيه. وفي إطار التعقيب، وكمركز للدراسات قمنا بدراسة ميدانية لمعرفة مدى تفعيل وترسيخ القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات على مستوى الجماعات الترابية ببلادنا، ومن خلال هذا البحث صادفنا أشياء مهمة جدا، بحيث وجدنا أن عددا من الجماعات الصغيرة في مناطق الجنوب و الشرق كمثل جماعة ايت ملول وجماعة بني انصار تتوفر على مبادرات بشأن نشر المعلومات، فجماعة ايت ملول شرعت في نشر المعلومات بصيغة مفتوحة، وأظن أن مثل هذه المبادرات لا بد من ضمان استمراريتها على مستوى الجماعة، كما يتعين الاقتداء بها من قبل باقي الجماعات باعتبارها ممارسة جيدة تهدف ترسيخ الشفافية والانفتاح.

ووفقا لنتائج نفس البحث الميداني المتوفر على الموقع الإلكتروني للمركز www.taфра.ma، فقد تبين أنه من بين 18 جماعة التي يفوق عدد سكانها 50 ألف نسمة، فقط 73 جماعة تتوفر على موقع إلكتروني خاص بها. كما أنه خلال سنة 2020، لم تتوفر أي جماعة على معدل التنقيط المطلوب (70 بالمائة) حسب المعايير المعمول بها في مجال نشر المعلومات، وفي سنة 2021، تمكنت من ذلك 3 جماعات وهي جماعة سلا وجماعة بني انصار وجماعة ايت ملول.

وخلال سنة 2020، سجلنا أن 58 بالمائة من المواطنين المغاربة يجهلون ميزانية جماعتهم لأنها غير منشورة، وأن 88 بالمائة منهم يجهلون المقررات التي اتخذتها مجالس هذه الجماعات لأنها غير منشورة كذلك، كما أن 4 بالمائة فقط من الجماعات تتوفر على فضاءات تشاركية. ووجدنا أن نشر المعلومات من قبل الجماعات يرتبط بمشاكل متعددة، ذلك



أن عددا من الجماعات تفتقر إلى الموارد البشرية والمادية وكذا الموارد التقنية اللازمة. وأود التأكيد على أننا كمجتمع مدني نشكل حلقة وصل بين الساكنة والجماعات، ونحن كمركز للدراسات على استعداد للعمل مع الجماعات فيما يتعلق بتعزيز ممارستها لنشر المعلومات الموجودة في حوزتها وإحداث مواقع إلكترونية خاصة بها.

السيد محسن الكادي

السلام عليكم. أشكر كل المتدخلين والمنظمين والحاضرين. اليوم بلادنا منكبة والحمد لله على الكثير من الورشات الكبرى والإصلاحات اللازمة، وذلك لتفعيل التنظيم الترابي في إطار الحكامة الجيدة والشفافة التي تضع التنمية البشرية في أولويتها، ولكي نتمكن من تحقيق تنمية بشرية عادلة ومنصفة ما علينا إلا أن نضع تحديات لمواجهة العراقيل والتخوفات التي يمكن أن تكون حاجزا بين المسؤولين والمواطنين. فالإدارة المنفتحة أو الجماعة المنفتحة هي بمثابة صلة وصل بينها وبين المواطن، بحيث هذا الأخير هو الهدف الأسمى في كل هاته الإصلاحات، وبصفتنا نمثل المجتمع المدني بمدينة سلا، فما علينا إلا أن نكون قاطرة وصل بينكم كجماعة وبين الساكنة، وبحكم تعاملنا اليومي مع المواطنين، فإننا نسجل أن نسبة قليلة من المواطنين الذين يتعاملون مع الإدارة المنفتحة، وأن النسبة الغالبة ليست لديهم دراية بما آلت إليه الإدارة من انفتاح وهم من فئة الشباب الباحثين في مجال الرقمنة.

وهنا أطرح سؤالاً: كيف يمكن إشراك جميع الشرائح والفئات في هذه الجماعة المنفتحة؟، باعتبار أن كل الورشات تتم بعيدة كل البعد عن المجتمع المدني، رغم أن هذا الأخير يعتبر شريكا أساسيا في جميع الورشات. فمن هذا المنبر أتقدم إليكم وإلى الساهرين على الشأن العام بالمدينة بأن يتم الأخذ بعين الاعتبار ببعض الاقتراحات التي تمكننا من وضع خطة عمل سلسلة وفي متناول جميع المواطنين:

- 1 اشراك المجتمع المدني في الدورات التحسيسية والورشات والسهر على مواكبة مخرجاتها.
- 2 اشراك الشباب في التكاوين حتى يتمكنوا من تعميم الفائدة داخل جمعياتهم والاطلاع على آخر المستجدات.
- 3 تسهيل وتبسيط المنصات الرقمية ليسهل التفتح والتواصل السلس مع الإدارة، (فهناك منصات بما صعوبة في التواصل).
- 4 تنظيم لقاءات وورشات مستمرة مع الجمعيات النشيطة بالمدينة وشكرا.



المناقشة

المتدخل الأول

بسم الله الرحمن الرحيم سعيد جدا بهذا اللقاء الخاص بالحكومة المنفتحة، قرأت عنوان اللقاء هو برنامج عمل جماعة سلا، وفي هذا الجمع الذي نحن بصدد مناقشته: منتدى التحول الرقمي والجماعة الرقمية، اشكر السادة على تدخلاتكم لكن من منظوري الخاص لاحظت انكم تطرقت الى تجربتكم الخاصة، ولم الاحظ المخطط او استراتيجية العمل التي يمكننا الاستفادة منها.

حضورني في هذا اللقاء هو بناء على رغبتي في الحصول على المعلومة لأكون سفيرا بالنسبة لباقي الجمعيات، اشكركم مرة اخرى على تدخلاتكم التي بفضلها تمكنت من معرفة ماهي الادارة المنفتحة، كنت أود أن يكون الاشهار وتعميم المعلومة عن طريق التلفاز حول فضاء المجتمع المدني الذي تحدثت عنه المتدخلة الأولى لتعم الفائدة على الجميع ولتصل هاته المعلومة إلى عموم المواطنين، ولتتمكن الجمعيات من الانخراط في الفضاء، مثلا في اطار الجامعة الوطنية للتخييم التي تحتوي على 1347 فرع على الصعيد الوطني هنا تقريبا 700 جمعية وطنية، وتقريبا 3000 جمعية محلية، لكن إذا ما بحثنا في اللانحة المقدمة بسلا لا اجد سوى جمعيات محلية وثلاث فروع لجمعيات وطنية. وكممثل مجتمع مدني لم اتمكن من استيعاب الاسئلة التي هي مدرجة في ارضية النقاش لأنها لا توجد على أرض الواقع وعلى اعتبار أن كل متدخل تطرق إلى التجربة الخاصة بالمؤسسة التي ينتمي إليها وشكرا مرة اخرى.

المتدخلة الثانية

في البداية اشكر السيدات والسادة المشاركين على قبول دعوة المشاركة في أشغال هذا اللقاء التشاوري، وكعضوة في لجنة قيادة اعداد مشروع برنامج عمل جماعة سلا، وكذلك المنسقة العامة لمنتدى التحول الرقمي جماعة رقمية. تعاملت معكم بشكل مباشر، فعندما اتصلت بكم واخبرتكم ان الجماعة بصدد اعداد مشروع برنامجها، واقترحت عليكم المشاركة في اشغال هذا اللقاء لم تبخلوا علينا وحضرت معنا، فلنا شرف اللقاء بكم واستفدنا كثيرا منكم. بالنسبة لي اعتبر اننا اليوم في دورة تكوينية، لكوفي أيضا ضمن فريق عمل يشتغل على موضوع الادارة المنفتحة او الجماعة المنفتحة بجماعة سلا؛ لدينا مجموعة من المبادرات اشتغلنا عليها بفوائدها، بايجابياتها وبطموحاتها، لكنني اليوم اشعر انني في دورة تكوينية بامتياز اشكركم جزيل الشكر، وأخص بالذكر السيدة واثم عن وزارة الانتقال الرقمي والسيد لصفر والسيدة صوريا عن وكالة التنمية الرقمية والاستاذ طارق ممثل المجتمع المدني الذي قدم إلينا من مدينة طنجة، والسيدة سامية التي قدمت من مدينة صفرو شكرا جزيلاً لكم.



بطبيعة الحال وفي إطار هذا اللقاء، بالنسبة لي وانطلاقا مما استمعت إليه فقد اتضح لنا الرؤيا بشأن ما يتعين القيام به من عمل لتعزيز انفتاح الجماعة، فنحن في الطريق نحو الجماعة المفتوحة، والمجلس الجماعي لسلا يعي أهمية الانفتاح، لذلك عندما ارتأت جماعة سلا إعداد برنامج عمل خاص بها، كان التحول الرقمي من بين الاولويات التي تم طرحها للنقاش والتشاور، يمكن اعتبار مدينة سلا في طليعة المدن التي أعطت الاولوية للإدارة الرقمية. واقعا هناك آكراهات كثيرة، لكن في المقابل هناك طموحات وتطلعات نأمل تحقيقها، خلال هذا اللقاء تمت مناقشة مجموعة من النقاط والغرض الاساسي منها هو الخروج بتشخيص، نطمح الى مشاركة المجتمع المدني فالهدف من هذا اللقاء هو وضع تشخيص والتفكير جماعيا على أساس بلورة وثيقة، هي وثيقة حال الجماعة المفتوحة بسلا، ونجدد لكم رغبة الاشتغال معكم أنتم كمجتمع مدني وشكرا لكم جميعا.



المتدخل الثالث

اشكر جماعة سلا على هذا المبادرة التي تأتي بمناسبة إعداد مشروع برنامج عمل الجماعة، لأن مثل هاته اللقاءات تساعد في تقوية التواصل بين الجماعة وساكنة سلا، هي مسألة مهمة جدا، نشكر الاخوة والاخوات على تدخلاتهم. لا يمكنني اعطاء تقييم، لأن التقييم يجب ان يكون موضوعيا وهو ما يتطلب الاطلاع على المعطيات والصعوبات والأهداف المتعلقة بالتجربة، لكنني سأطرق الى المبادئ العامة، نحن كمجتمع مدني مستعدون لأي مساعدة، شخصيا اشتغل في مجال الايكولوجيا كباحث، لدي ثلاث كتب في هذا المجال، واشتغل في مجال حقوق الانسان كفاعل مدني)



جمعية اعمال المواطنة والايكولوجيا) هناك بعض المبادئ الاساسية للحكومة المنفتحة، هي مبادرة انطلقت شهر شتنبر 2011 والمغرب حاليا في لجنة القيادة، ونحن لازلنا في بداية الطريق، والحكومة المنفتحة تستدعي درجة استقبال عالية، وكذلك التفاعل مع الآراء المطروحة، لاحظنا من خلال المداخلات ان جميع الاجراءات قامت بها الإدارة أي تجارب خاصة بكل إدارة، والمطلوب هو معرفة ما يطمح اليه المواطن ليكون هناك تفاعل، وهذا أمر يقوي مسؤولية المواطن. بالنسبة لجماعة سلا هي تقوم بمجهود كبير لتوصيل المعلومة عبر الموقع الإلكتروني، وأظن أنه لا بد من العمل على تعميق مسألة الشفافية، ويجب معرفة البرامج المستقبلية والمشاكل القائمة ليكون هناك تفاعل مع المواطن.

كما لا بد من البحث عن المشاركة الدامجة، بحيث لا يكفي الاستماع، بل لا بد من التفاعل مع المواطن وهو بذلك يصبح أكثر مسؤولية. أذكر في هذا الصدد كمثال بسيط: البنك الدولي في سنة 1999 نشر مشروع التنمية المستدامة في عدد من المشاريع على مستوى 20 دولة، دولتان فقط تمكنت من انجاح مشاريعها لأنها اعتمدت على تفاعل ومشاركة واقتراحات مواطنيها، فالمشاركة تخلق امكانية الاختراع والابداع والتطور الذي يستفيد منه المواطن ويساعد في تطور الجماعة وشكرا.

المتدخل الرابع

السلام عليكم تحية للسادة الحضور، بالنسبة لي تدخلات السادة الكرام كانت تدخلات مختصرة، ونحن في حاجة الى معرفة دور برنامج عمل مدينة جماعة سلا ماذا تنتظر منها الساكنة؟، التفعيل الواقعي، اذا نظرنا الى الشوارع والازقة نرى انها تعطي انطباع على انها عالم قروي باستثناء حي بطانة وحي السلام، فما هو دور المنتخبين؟، يجب أن يكون لديهم ضمير حي، يجب عليهم تفقد المستوصفات دور الايتام...

عرفت مدينة سلا تعاقب أربع أو خمس عمداء: لم تعرف اي تغيير ماذا ننتظر من هؤلاء المستشارين الجدد؟، دور المنتخب هو المراقبة والتتبع، ولا بد من تفعيل الحكومة المنفتحة على أرض الواقع من خلال مبادرات عديدة.

مدينة سلا تعرف هجرة من جميع المناطق المغربية وتعيش مشاكل كثيرة يمكن التغلب عليها كالبطالة مثلا من خلال إجراءات قابلة للتفعيل. ودور الجماعة يرتبط مباشرة بماته المشاكل، مثال دار الطالب: حالة مزرية يعيشها طلابنا، بالنسبة لي لا يقع اي تغيير للظروف المعيشية لساكنة مدينة سلا، التغيير الوحيد الذي لاحظته هو تغيير الامكانيات المادية للمستشار الجماعي، ومن هذا المنبر اطالب السادة المستشارين بالعمل على تحسين جودة الظروف المعيشية للساكنة. فهناك تزايد مستمر للبطالة والاجرام ويجب على المستشار خلق ارضية حوار بينه وبين المواطن وشكرا.

المتدخل الخامس



اشكر كل المتدخلين والمنظمين والضيوف القادمين من مدن بعيدة، بالنسبة للأسئلة المطروحة في الورقة التأطيرية للقاء، أجد سؤالين بطبيعة تقنية، يتعلق الاول منهما بتحقيق الجماعة المنفتحة. الجماعة المنفتحة ليست هدفا بل هي وسيلة، والتشاور أيضا ليس هدفا في حد ذاته، بل الهدف الأساس هو تحقيق التنمية ومعالجة جميع المشاكل المطروحة، ولأجل معالجتها لا بد من اعتماد ميكانزمات. ودورنا كمجتمع مدني هو البحث عن هذه الميكانزمات. بالنسبة للنماذج التي جاءت في إحدى المداخلات بشأن المشاركة المواطنة هي بسيطة ولكنها مهمة ولا بد من تقاسمها واطلاع الجميع عليها بغرض الاقتداء بها كنماذج ناجحة. لكن السؤال المطروح هو كيف ستتواصل الجماعة مع المواطنين. والجواب هو تفعيل القرب، وكما تعلمون سلا مدينة مليونية، وجماعة سلا وعيا منها بكل هذا لم تقتصر على إعداد ميزانية تشاركية بل هي تعمل على إعداد برنامج عمل بمنهج تشاركي، بحيث تم تنظيم 44 لقاء تشاوريا بمناسبة إعداد مشروع برنامج العمل في مجالات متعددة. وبالتالي انفتاح الجماعة موجود وحقيقية. لكن الاشكال المطروح هو كيف ستصل الى جميع السكان. وأظن ان السبب هو أن الجمعيات المهتمة تمثل أصنافا عديدة منها من يحضر للمشاركة وهي الصنف القليل، وهي بدورها تعاني من مشاكل عديدة على مستوى التواصل مع جميع المواطنين. فأظن أن الحل هو إحداث مجالس الأحياء وفقا لما هو معمول به في تجارب ناجحة ورائدة. وهي التي ستحقق مطلب القرب وستحقق معها التنمية المنشودة.

لدي سؤال أود طرحه بالنيابة عن أحد الحاضرين الذي اضطر إلى مغادرة القاعة، وهو وفقا لما جاء في إحدى المداخلات التي تسهر على شراكة الحكومة المنفتحة، كيف تطالبون المجتمع المدني بالمساهمة في تقييم عمل الحكومة المنفتحة علما أن فضاء المجتمع المدني الخرط معكم منذ شهرين فقط؟.

المتدخلة السادسة

بسم الله الرحمن الرحيم اشكر السادة المتدخلين وكل المنظمين ورجال الخفاء الذين عملوا على انجاح هذه اللقاءات التشاورية. التحدث من خلال تجربتي التي امتدت لسنوات كمنسقة للجنة التشاورية لبطانة. بطبيعة الحال العمل لم يكن سهلا، وأقف عند لقاءات الخميس التشاوري لسلا، فأهم ما ميزها أنها شكلت فضاء للتواصل بين المجتمع المدني ومختلف المسؤولين، كنا نساهم في اختيار مواضيع اللقاءات بحيث إن اختيارها يتم بناء على مقترحاتنا كمجتمع مدني في إطار لجنة قيادة الخميس التشاوري، حيث كنا نراعي مسألة الاولوية في تحديد المواضيع. كل هذا العمل كانت له نتائج مهمة، فهذه اللقاءات شكلت فضاء للنقاش المفتوح بين كل المعنيين، وبحضور مختلف الفئات العمرية بما فيها فئة الأطفال. ونأسف على توقف هذه اللقاءات بسبب جائحة كورونا التي كانت عائقا أمام استمرار هذا المشروع الذي انبثقت عنه توصيات واقتراحات مهمة، وبخصوص هذه الأخيرة فإن عددا منها لا يتوقف تفعيله على الامكانيات المادية، بل تتطلب المزيد من التعاون وتضافر الجهود.

المتدخل السابع

في البداية أشكر كل السيدات والسادة الذين قدموا المداخلات التأطيرية، والذين سبق لنا أن اشتغلنا معهم، ونتشرف اليوم بحضورهم ومشاركتهم في اشغال هذا اللقاء التشاوري. ما أود إضافته بصفتي عضواً بلجنة قيادة إعداد مشروع برنامج عمل جماعة سلا هو أن الجماعة اعتمدت لقاءات تشاورية حضورية، كما أحدثت منصة للتشاور الرقمي تتضمن معطيات تتعلق بمشروع برنامج العمل كما تتضمن فضاء تفاعلياً لاستطلاع آراء المواطنين والمواطنات وتدعوكم للتفاعل عبر هذه المنصة.



تفاعل المتدخلين

السيدة وئام المستمد

بالنسبة لفضاء المجتمع المدني لا بد من تكثيف عمليات التواصل والتحسيس، وفي هذا الصدد عملنا على برمجة عدد من الأنشطة الهادفة إلى التحسيس والتوعية بالموضوع، وقد بلغ عدد الجمعيات المنخرطة في هذا الفضاء 450 جمعية، ومن مدينة سلا انخرطت 17 جمعية، وهو فضاء مفتوح لجميع الجمعيات، بحيث إن الجمعيات المنخرطة ستستفيد من مجموعة من اللقاءات التحسيسية والدورات التكوينية في ورش الحكومة المفتوحة. وللإشارة فإن الفضاء وضعناه بغرض ضمان مشاركة المجتمع المدني في ورش الحكومة المفتوحة أي في مراحل إعداد خطة العمل وتنفيذها وتقييمها، وهو



يتضمن عددا من المعطيات والمؤشرات.

السيد نور الدين لصفير

نحن في الوكالة رهن الاشارة لتقديم المواكبة للمؤسسات المعنية فيما يتعلق بمنصات الخدمات والمصالح التي تهم سواء المواطن أو المقاولات. وبالنسبة للتحديات هناك الثقافة السائدة والتكنولوجيا الحديثة . فبالنسبة للثقافة السائدة قمنا بتنظيم 4 ورشات تحسيسية وتكوينية لفائدة المؤسسات العمومية، ونعمل حاليا بتنسيق مع المديرية العامة للجماعات الترابية من اجل تعميم هذه الورشات على الجماعات الترابية، ونحن رهن اشارتكم كذلك فيما يخص تنظيم دورات تكوينية وتحسيسية.

السيدة حسناء صورية ملياني

شكرا للسادة الحضور، في البداية أعرف بنفسي، أنا رئيسة مصلحة مواكبة المشاريع الاجتماعية على مستوى وكالة التنمية الرقمية، فيما يخص البوابة الوطنية اذكر بالصيغ المطلوبة للمعطيات التي يمكن نشرها في هذه البوابة، هي بيانات تصدرها المؤسسات والجماعات الترابية شريطة ان تكون هذه البيانات تحترم الصيغ التي تشجع على اعادة الاستخدام والاستعمال لفائدة المواطنين او المقاولات الناشئة وكذلك الصحفيين، والهدف هو خلق قيمة مضافة من خلال إيجاد تطبيقات او خدمات جديدة. هذه البيانات يجب أن تكون مفتوحة ومتوفرة بشكل مجاني والأمثلة هنا كثيرة. بالنسبة للجماعات الترابية من بين المعطيات التي يجب ان تكون متوفرة في البوابة على سبيل المثال الميزانية المفتوحة والتقارير السنوية أو الفصلية، وكذلك كل البيانات التي تهم المواطن، ونحن بدورنا على مستوى البوابة توصلنا بمجموعة من المعطيات والطلبات من طرف المواطنين وسنعمل على تقاسمها معكم لتسهيل عملية التعرف على البيانات المطلوبة.

السيد طارق النشاش

ك ممثل للمجتمع المدني أرى أن التفاؤل موجود، فالإصلاح في المغرب عرف نوعا من التدرج، ولم تكن هناك قطيعة. بالنسبة للأجيال السابقة كانت لديها تحوفات وتحديات كثيرة كفاعلين في المجتمع المدني، بعد ذلك جاء ورش الانصاف والمصالحة، وأتذكر أنه في سنة 2021 كان هناك تحوف من العلاقة بين المجتمع المدني و الإدارة أي مباشرة بعد دستور 2011، واليوم في سنة 2022 نحن نتحدث عن الحكومة المنفتحة، ونتكلم عن البرلمان المنفتح وعن العدالة المنفتحة، وهذا تقدم كبير، وما أود التركيز عليه هو توسيع آليات المشاركة لاستهداف كل الشرائح والفئات العمرية، وتفعيل الآليات غير المؤسساتية كذلك وهذا هو دور المجتمع المدني.



رئيس الجلسة

أجدد شكري للجميع، لدي إضافة أود من خلالها التفاعل مع أحد المتدخلين، صحيح أن مدينة سلا تعاني من مشاكل كثيرة، وفي مجال الرقمنة هناك ضعف صبيب الانترنت وارتفاع التكلفة، وأقترح الاشتغال بالأقراص المدججة بالنظر إلى الامكانية التي توفرها لتخزين البيانات، فلكم أن تتصوروا أن قرصا بسعر درهم واحد يمكنه أن يخزن ما يحتويه متر مكعب من الأوراق، أي ما يناهز حمولة مكتبة. وأدعو جماعة سلا إلى العمل على توفير أقراص مدججة بالمجان تتضمن كل المعطيات التي تتعلق بها وهي مسألة سهلة جدا. ونحن كأستاذة جامعة محمد الخامس والمدرسة العليا للتكنولوجيا بسلا على أتم الاستعداد للعمل مع الجماعة في مجال الرقمنة.





محور «التواصل الرقمي»

- التاريخ: السبت 12 مارس 2022.
- المكان: المدرسة العليا للتكنولوجيا بسلا.

- مسير اللقاء: السيد أنور سمير، خبير في التسويق والتحول الرقمي.



المتدخلون:



السيد عبد الصمد مطيع، المدير المساعد المكلف بالتكوين المستمر والتدريب بالمعهد العالي للإعلام والاتصال، عنوان المداخلة: «التواصل الرقمي الترابي: من التخطيط الاستراتيجي إلى الأجراء».



السيد عبد الصمد جطيوي، صحفي وباحث، عنوان المداخلة: «أهمية التواصل في تأسيس مفهوم الجماعة المواطنة: تعزيز التواصل الرقمي نموذجاً»



السيدة آمال بلشقر، إطار بقسم أنظمة المعلومات والوسائل لمشاركة بجماعة سلا، عنوان المداخلة: «التواصل الرقمي بجماعة سلا: مبادرات وتحديات».

سلا_اللي_بخينا



المعقبون:

السيدة سعيدة العلمي، رئيسة جمعية الرقراق-تنمية داحجة، وعضوة هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع الاجتماعي بجماعة سلا.

السيد حسن الحماوي، جريدة حدث 24، وعضو مؤسسة أطلس ماروك.

السيد سيدي الحسين البوعزاوي، رئيس جمعية الهضبة الخضراء بمدينة سلا.





المدخلة الأولى:

أشار السيد عبد الصمد مطيع في مستهل مداخلته، إلى أن جماعة سلا لها خصوصياتها الديمغرافية، أي ما يناهز مليون ساكن وساكنة، ولذلك لا بد وأن تنخرط بعمق وبكثافة في موجة التواصل الترابي الرقمي، سواء على المستوى الإستراتيجي أو على مستوى كيفية تفعيل التواصل الرقمي الترابي، ولأجل ذلك يتعين المرور بمجموعة من المراحل. والجماعة منخرطة اليوم، في التواصل الرقمي من خلال مجموعة من الأدوات والآليات المتواجدة. وربما سيكون الأجدر الاشتغال حول كيفية تعزيز المكتسبات التي تم تحقيقها في مجال التواصل الترابي الرقمي. وتابع المتحدث أنه على المستوى العملي والإجرائي لا بد من المرور بمجموعة من المراحل تمم التواصل الرقمي الترابي :



- **المرحلة الأولى** هي مرحلة الإعداد القبلي، فهذه المرحلة أساسية إذ يجب انخراط جميع الفاعلين داخل الجماعة وخارجها وجميع الشركاء لأجل إعداد استراتيجية للتواصل الترابي الرقمي تكون واضحة المعالم، وهذا الجانب يتضمن أيضا الجانب القانوني والتدبيري من حيث تعيين اللجان المكلفة بمتابعة المشاريع ولمواكبة هذه الإستراتيجية التي سوف يتم إعدادها.
- **المرحلة الثانية** وهي كذلك أساسية وهي مرحلة التشخيص لأنه في إطار هذا اللقاء التشاوري سوف تكون فرصة للوقوف على مكامن الضعف والقوة والفرص المتاحة والتحديات التي يمكن أن تواجه كل استراتيجية على حدة، وكذلك التي من شأنها أن تعزز تمؤّع الجماعة وتحديد الأهداف وكذا الرؤية الاستراتيجية.



- **المرحلة الثالثة:** فعلى مستوى تحديد الرؤية الاستراتيجية، فالابد من الانفتاح ليس فقط على مشاريع الجماعات ومخططاتها، بل لا بد من توفر رؤية شاملة مندمجة تدمج كل المكونات والفاعلين على المستوى المحلي، دون إغفال المجتمع المدني الذي له دور كبير في إنعاش كل استراتيجيات التواصل الرقمي.
- **المرحلة الرابعة:** تتعلق بإعداد برامج ومخططات العمل، إذ لا بد لها من إعداد، وهذا يبقى أساسيا على مستوى كل هدف استراتيجي، فيتم تحديد أهداف استراتيجية وأهداف إجرائية، ولكل هدف إجرائي لا بد من إعداد برنامج عمل خاص به.
- **المرحلة الخامسة:** وهي مرحلة إعداد الميزانية وتحديد الجمهور المستهدف، فالعمل التواصلي يقتضي تخصيص ميزانية واعتمادات مالية كافية لتنزيل الأنشطة والعمليات التواصلية على أرض الواقع. كما أن العمل التواصلي الناجح هو الذي يستهدف الجمهور المعني، وعلى أساس ذلك يتم تحديد الرسائل والخطاب المراد توجيهه.
- **المرحلة السادسة:** التواصل الرقمي له مجموعة من الأدوات تمكن من التتبع ومن التقييم، لأن تقييم أي عمل تواصلي يبقى أساسيا في إعداد عمل آخر، وفي إعداد توجه استراتيجي جديد، فالتقييم يعد أمرا أساسيا في فهم مدى تأثير الجهود المبذول على مستوى التواصل، وكذلك تقييم التأثير المتوخى من كل عملية تواصلية على حدة.

هذه باختصار مجموع مراحل التواصل التزاي الرقمي والتي لا بد لكل مجهود تخطيط حول التواصل التزاي الرقمي أن يمر بها.

مسألة أساسية لا بد من استحضارها والحديث عنها، وهي كيف يمكن تفعيل هذه المراحل على أرض الواقع؟.

فبطبيعة الحال، التفعيل لا يمكن أن يتم إلا من خلال موارد بشرية كفأة ومتدربة على المجال، وممكنة من مجال التخصص، وذلك لا يتأتى إلا بتعزيز قدرات الموارد البشرية للجماعة، وكذلك انخراط جميع الفاعلين داخل الجماعة.

كما أنه لا بد من القطع مع ممارسة قديمة، وهي أن المسؤول عن عملية التواصل هو المسؤول الوحيد عن هذه العملية، وإنما هو منسق، وربما متتبع أو مواكب، ولا بد من انخراط المصالح الأخرى للجماعة، وهو أمر أساسي جدا.

كذلك، لا بد من توسيع دائرة الفاعلين بحيث لا يجب الاقتصار فقط على الفاعلين السياسيين، أي المنتخبين، وإنما أيضا الفاعلين من المجتمع المدني وكذلك الفاعلين على المستوى التزاي فيما يتعلق بالتواصل بشكل عام.



كذلك، هناك معطى أساسي آخر لا بد من أخذه بعين الاعتبار، وهو يتعلق بطريقة التدبير. فطريقة التدبير تبقى أساسية لأنه لا بد من دلائل عمل لأجل استمرارية المجهود، واستمرارية المجهود هذه تبقى أساسية.

فدلائل العمل توضح كيفية الاشتغال على كل محور من محاور الاستراتيجية، ولا بد من بدل مجهود على مستوى إعداد هذه الدلائل التي غالبا ما يتم إغفالها، وكذلك لا بد من الاستفادة من خبرات الجماعات الأخرى، ومن مواكبة المديرية العامة للجماعات الترابية من خلال مديرية التوثيق والتواصل التي تقوم بإعداد مجموعة من الكتيبات، وتوفير عدد من الدورات التكوينية حضوريا وعن بعد في مجال التواصل بشكل عام، وخصوصا التواصل الرقمي.

تبقى هذه الخطوط العريضة من أجل تواصل رقمي تراعي استراتيجي فعال ومؤثر، فالهدف في نهاية المطاف هو التفاعل مع الساكنة المحلية وتحقيق الأهداف المرجوة، وكذلك التعريف بالمشاريع التنموية للجماعة الترابية.

الأستاذ عبد الصمد مطيع تحدث كذلك عن الأمية الرقمية باعتبارها إشكالية حاضرة، فالساكنة لديها خصائص على مستوى التجهيزات الإلكترونية والرقمية. واقترح المتحدث أن يتم إحداث أكشاك على مستوى تراب الجماعة، يُعهد إليها بمهمة مواكبة الساكنة المحلية، سواء عن طريق الإخبار أو التوجيه أو توفير بعض الخدمات الرقمية التي يمكنها أن تساعد المواطن في حياته اليومية، على غرار ما هو معمول به من قِبَل عدد من الجماعات الترابية بعدد من الدول كفرنسا وإسبانيا والسويد وبريطانيا.





المداخلة الثانية:

استهل السيد عبد الصمد جطيوي تدخله بمقدمة أشار من خلالها إلى أنه في عصر تميزه الأزمات والأخطار بتعبير «اولريش بيك»، أخطار سياسية كالحروب، وصحية كجائحة كورونا واقتصادية كالأزمات المتلاحقة على الدول والأفراد والمجتمعات، من انهيار للعملات إلى التضخم إلى أزمة أسواق الطاقة والبورصات.. بات التخطيط والتواصل منفذين هامين وأساسيين لتدبير المشترك واقتصاد الموارد والمدخرات، وهنا الحديث تحديدا عن تواصل المؤسسات باعتبارها المعنية الأولى بالأزمات على أشكالها. ولعل الجماعات الترابية- باعتبار قربها من المواطن وشرافها المباشر على تدبير قضايا المواطن وشأنه المحلي- تشكل محضنا ومشتلا للمعلومات والقرارات والخدمات ومختبرا للأزمات، لكن تصريفها وتدبيرها يجب أن يحظى بالعناية الضرورية واللازمة تجنباً لأي ارتداد، وتحقيقاً للأهداف المرجوة، متسلحة بالطبع بسياق دستور 2011 وما أفرزه من قوانين تنظيمية تدعم قرب الجماعة وتؤسس لمفهوم الجماعة المواطنة أو المفتوحة. وقد تم تقسيم المداخلة إلى المحوريين التاليين:

أولاً: أهمية التواصل وأشكاله بالنسبة للجماعة

في إطار مخطط الحكومة المفتوحة الممتد من 2018 إلى 2023 في بنديه 21 و 22 وضمن خانة الالتزامات، فإن الجماعات الترابية تلتزم بالانفتاح على محيطها عبر تعزيز الولوج إلى المعلومات ودعم المشاركة فيها، ثم إحداث وإعداد قاعدة من البيانات وأدوات التواصل لتمكين المواطنين من المشاركة والتفاعل مع الجماعة.

ومن هنا تنبثق أهمية التواصل من المخطط الاستراتيجي لعمل المؤسسات الإدارية بالمغرب، على ضوء الجهوية المتقدمة وتمكين المؤسسات الحكومية من الاستقلال الإداري والمالي، ومن هذا المنطلق تصبح الجماعة ناطقة باسمها، مسؤولة عن قراراتها ومطالبة بالكشف عن أداؤها سواء أمام السلطات المركزية ضمن ما يسمى بالتواصل الداخلي العمودي إلى القمة، أو عبر التواصل المتوازي أو الأفقي مع المواطن، والمؤسسات الشريكة كالإعلام مثلاً. وترجع أهمية التواصل الأفقي لاعتبارات أهمها أن الجماعة الترابية هي في أصلها مؤسسة للقرب الإداري من المواطن، فالحكومة تتجسد بنظر المواطن بهذه المؤسسة بما تشكله من فضاء للمواطنة يتطلب الاستماع لصوت المواطن أولاً، ثم التجاوب مع انتظاراته وانشغالاته والتفاعل معها ثانياً، وهذا يؤطره أولاً حجم الاختصاصات الموكلة لها قانوناً، وثانياً درجات الاجتهاد وحجم المسؤولية الملقاة عليها في مجتمع اليوم المتغير، والذي يفرض توفيراً للمعلومة والخدمة بكل شفافية ونزاهة ومسؤولية، في حدود اختصاصاتها القانونية المحددة، ووفق ما تقتضيه مخططات العمل مع الشركاء المحليين والمركزيين، ومدى تأقلم وتكيف الجماعة مع متغيرات المجتمع التواصلية، بما يكرس مفهوم التدبير الحر في التنمية المحلية وإعمال المخططات والبرامج التنموية متعددة الأهداف.



قد يتخذ التواصل أشكالاً متنوعة، لكن ما يهمنا فيه هو التواصل الأفقي مع وسائل الإعلام خدمة للمواطن. كما أن إقرار الحق في الوصول إلى المعلومة جاء في ظل جائحة عصفت بالعالم وألقت بتبعاتها غير الطبيعية على المغرب، فبعد الحجر والاستنفار الصحيين، اللذين شكلا عنوانا لمرحلة كورونا بالمغرب والعالم، اعتمد المغرب مقاربة التحصين مع استمرار التمكين. والمقصود بالتحصين، تحصين المكتسبات والصحة العامة والمدخرات الوطنية والقومية مع عدم القطع أو التوقف، بل بتدبير متأن للجائحة لأجل تمكين الحقوق والواجبات .

وهكذا فقد ارتفعت الحاجة إلى المعلومة وإلى الخدمة، وبرزت إلى الواجهة قوة وخطورة التكنولوجيا عبر العالم، وضخ المغرب استثمارات كبيرة لأجل دفع الرقمنة وتحديث الإدارة كخيار استراتيجي لا محيد عنه، بل واعتماد استراتيجية طموحة للانتقال الرقمي. فتم تفعيل قوانين وتنظيم فعاليات عبر تقنيات التواصل عن بعد، واعتماد التعليم عن بعد وتحسين المعطيات وتحديثها، بل بعض الإدارات، وبحسب اجتهادها، رفعت التحدي لتصبح إدارات مواطنة منفتحة عبر وضع خطاطات للتواصل والتفاعل المباشر مع المواطن وتقريب الخدمات منه وتقييمها والاستماع إليه .

وخلال الجائحة ظل الإعلام الفاعل النشط طيلة أشهر حلقة الوصل بين المؤسسات الحكومية والمواطن، عبر تسخير إمكانياته التقنية والتحريرية في نقل الخبر وتقريب وجهات النظر، وتعريف المواطن بمستجدات الخطط التي تعتمده الحكومة أو الجماعات المحلية القيام بها .

ثانيا: تواصل الجماعة... وأشكال التواصل

خلال الجائحة برزت إلى الواجهة الحاجة الكبيرة إلى المعلومة، والجائحة هنا تتجسد فيها جميع مواصفات الأزمة بمعاييرها العلمية والإجرائية. وقد تابع المتدخل بصفته إعلاميا، خلال هذه الفترة، الجهود التي بذلتها الجماعة لتدبير هذه الأزمة، لكن طبيعة الجائحة وتفردتها كان يظهر جلياً في خطط المواجهة والتصدي للطابع الرتيب الذي خلقته الجائحة وألزمت به الإدارات والمؤسسات ومنها الجماعة .

وخلال تلك الفترة توطدت علاقة المؤسسات والجماعات الترابية بوسائل الإعلام، من خلال الحملات التحسيسية والخرجات الميدانية... لكن ما فتئت تتراجع بعودة الحياة تدريجياً إلى طبيعتها، وهنا تأتي أهمية هذا اللقاء الذي يعيد إلى الواجهة أهمية التواصل مع وسائل الإعلام، باعتبارها شريكا استراتيجيا، وبناء مخطط تواصل مبنى على التطوير الرقمي والتأهيل الذاتي التواصلي للجماعة تحسبا لأي أزمة مماثلة .

وقد بذلت الجماعة مجهودا معتبرا في مسيرة رقمنة خدماتها، حيث تم تعزيز الموقع الإلكتروني الخاص بالجماعة بخدمة الفيديو والصور وإضافة خدمات جديدة و متميزة تظهر اعتماد الجماعة للشفافية والانفتاح وتوفير المعلومة، ورغبتها في تعزيز صورة الجماعة المواطنة والمنفتحة. فالموقع الإلكتروني الخاص بجماعة سلا www.villedesale.ma



يشكل أرضية خصبة للاستثمار بمجال إعلام الجماعة، ولما لا تطويره إلى إذاعة أو تلفزيون رقمي على مدار الساعة يكون نوعيا في بلادنا .

لقد أصبح الاستثمار في الإعلام الرقمي ذا كلفة منخفضة، وبات بإمكان الجماعة التواجد على جميع الحوامل وباستعمال تقنيات التشبيك المعتمدة للوصول إلى جميع المؤسسات الإعلامية والإعلاميين، وهنا لابد من الإشارة إلى أن الالتقائية يجب أن تتوفر؛ بمعنى أن الجماعة تفتح إعلاميا لتتقرب خدماتها من المواطن ومن الإعلامي، والإعلامي يرغب في توفير المعلومة من مصدرها بشكل مستمر ومستدام، ومع توفير مخاطب يشكل نقطة الالتقاء وإعادة التوزيع، وهو الناطق باسم الجماعة أو القائم بالعلاقات العامة الخاصة بها .

إن العلاقات العامة الرقمية مفهوم شامل ومتنوع، لكنه أداة هامة بالنسبة للجماعة للتواصل ولإيصال رسائلها والتبليغ عن برامجها وخططها الاستثمارية والتنمية إلى الجمهور. ومع تطور التكنولوجيا أصبح بالإمكان توظيف الذكاء الاصطناعي في مشاريع لتوفير التفاعل الآني والسريع عبر منصات لهذا الغرض، أو مدونات رسمية أو صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي تتميز بالمرونة والدينامية ويقف خلفها فريق عمل أو خلية أزمة تتدخل عند اللزوم.

إن استخدام وسائل النشر الإلكتروني في العملية الاتصالية للعلاقات العامة يسمح بتقديم مضامين ورسائل متخصصة، ويحصر الجمهور المستهدف، وتسهيل -بل وضمان- الولوج السريع إليها لكن مع ضمان رجوع الصدى أو ما يسمى «بالفيد باك»، وهنا لابد من توفير حلول رقمية لتقييم السياسات، وتلقي الآراء والاقتراحات وتفعيل التواصل مع المواطن، وتحفيزه على الانخراط أكثر في توجهات الجماعة. فالانفتاح على المحيط يبدأ بتوفير أخبار منظمة وقنوات اتصال واضحة ومتطورة وسهلة الولوج .

إن التواصل والانفتاح على المواطن سيساهم لا محالة في تعزيز ثقة المواطن في الجماعة، وسيتيح إمكانية تنزيل التنمية في بعدها الشمولي، أي التي تنطلق من المواطن وتعود إليه، محققة تأثيرا إيجابيا على حياته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وإذا كان للإعلام دور هام في التعريف بقضايا التنمية المستدامة، وفي ابتكار الأفكار التي تدفع في هذا الاتجاه، فإن لوسائل الإعلام الرقمي بشكل خاص دور كبير يمكن أن تؤديه، لما لهذا النمط من الإعلام من انتشار ووجود كبير في حياة الجماهير .

خلاصات

إن مشروع التحول الرقمي إلى جماعة مواطنة مفتوحة يمر عبر أبواب أساسية :

- توفير البيانات وخاصة المعطيات الإحصائية والمعطيات الفصلية أو السنوية لوسائل الإعلام؛



- التفاعل والاستماع عبر منصات التواصل الاجتماعي أو عبر خدمة الرقم الهاتفي الساخن؛
- تحديث الموقع الإلكتروني بشكل يتلاءم وتوجهات الجماعة ورغبات المواطن، عبر التتبع المستمر ورصد رضى المرتفق من الخدمات المقدمة بقصد تجويدها والرقمي بها ؛
- خلق لقاءات وندوات افتراضية وجلسات حوار رقمية على الموقع، وجسّ نبض المواطن وانشغالاته وهي أيضا فرصة للتعريف بالمبادرات وخطط العمل؛
- جعل جميع الخدمات متوفرة على الأجهزة الإلكترونية كالهواتف والشاشات وتفعيل خدمة التوجيه الآلي؛
- جعل التنمية بالجماعة مسؤولية مشتركة بين المواطن والجماعة عبر رقم ساخن مجاني أو بسعر رمزي، يمكنه من التبليغ عن المشاكل والنقائص التي تدخل في اختصاص الجماعة، سواء تعلق الأمر بالبنيات التحتية أو المساحات الخضراء أو غيرها؛
- رفع شعار مدينة سلا الذكية وجعل وجودها الإلكتروني بوابة لفهم ومعرفة كل صغيرة وكبيرة عنها، سواء كانت خدمات أو أخبار أو ورشات وتدريب أو أنشطة وفعاليات للترفيه... .
- الانفتاح بنفس محليّ لكن بطموح عالمي ودولي؛
- خلق مرصد بالجماعة لتتبع وتقييم مشاريع الجماعة المواطنة وإشراك المجتمع المدني .

وكخاتمة للمداخلة، فإن خطة الجماعة للانفتاح وتطوير حضورها الرقمي ليس ترفاً، بل لاعتبارات موضوعية، فالدينامية التنموية التي تشهدها مدينة سلا خلال العقدين الماضيين، عبر المشاريع الهيكلية والبرامج التنموية التي تشهدها المنطقة والأوراش الضخمة، تتطلب منها انفتاحاً بدرجة 360 وعلى جميع المستويات، فكون مدينة سلا الأقرب إلى العاصمة الرباط وموقعها الاستراتيجي هذا يفرض تعزيز الانفتاح على محيطها وتوسيع مجال التعاون مع الشركاء... .

كما أن التفاعل مع دينامية المجتمع المدني والشباب المؤثر، عبر وسائط التواصل الاجتماعي من خلال التجاوب مع انتظاراتهم ومعالجة قضاياهم، من شأنه تعزيز ثقة المواطن في الإدارة الترابية، وذلك يتأتى من خلال خلق منصات على مواقع التواصل الاجتماعي للتفاعل والتجاوب والاستماع وتعزيز الحوار خدمة لقضايا التنمية المحلية .

إن انفتاح الجماعة على محيطها جزء لا يتجزأ من طموحها ومتطلبات الحكامة الجيدة للمدن، فالجماعة وأمام التحديات والإكراهات المعقدة التي تواجهها وستواجهها بالمستقبل، مطالبة أكثر من أي وقت مضى بتجويد خدماتها ورفع درجات الاهتمام والإنصات للمواطن .



المدخلة الثالثة:

بصفتها المنسقة العامة لمنتدى التحول الرقمي وجماعة رقمية، استهلّت السيدة آمال بلشقر مداخلتها بكلمة ترحيبية وبتقديم عبارات الشكر والتقدير لكل المشاركين في أشغال اللقاءات التشاورية، التي امتدت لمدة ثلاثة أيام في إطار المنتدى، والذي احتضنته المدرسة العليا للتكنولوجيا بسلا، وخصت بالشكر السيدات والسادة الذين قدموا المداخلات التأطيرية للقاءات، والسادة المشاركين في النقاش والتعقيب، وكل المتبعين والمهتمين والداعمين، وكذا لطاقم المدرسة على حفاوة الاستقبال، وعلى تيسير إجراءات التنظيم.

وأضافت المتدخلة أن المحور المخصص للتواصل الرقمي هو المحور الثالث الذي اختتم به المنتدى التشاوري أشغاله، والذي ينظم بمناسبة إعداد مشروع برنامج عمل الجماعة للفترة 2022-2028، فاختيار محور التواصل الرقمي للنقاش والتشاور هو اختيار نابع من أهمية وراهنية الموضوع؛ فلا تخفى على أحد أهمية الرقميات في حياتنا اليومية، وأهميتها في تسهيل الولوج إلى الخدمات وفي الحصول على المعلومات، وفي تيسير التواصل بصفة عامة.

فمن الأكيد أنه في ظل التطورات التي تعرفها تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والاستعمالات المتزايدة لها، أضحي من اللازم على مختلف المؤسسات أن تواكب هذه التطورات، وذلك من خلال تطوير وسائل التواصل باعتماد وسائل حديثة تكسر عنها الصورة التقليدية وتفك عزلتها، وبالتالي تساعد على اندماجها في محيطها. فالجماعات الترابية بصفة عامة، والجماعة بصفة خاصة باعتبار دورها في تقديم خدمات القرب، هي تعد المستوى الترابي الأقرب إلى المواطن، وأهم دلالة على هذا القرب هو اعتماد التواصل مع الساكنة، أي فعل التواصل في حد ذاته: تواصل القرب، كخدمة عمومية وإلزامية بموجب القانون. والسؤال الذي يُطرح: هل الجماعة تتواصل؟. وعندما نتحدث عن التواصل نتحدث عنه في شموليته، بما يشمل من عمليات الإخبار والإعلام والتشاور والحوار والنقاش والتحسيس إلى غير ذلك، وفي الحقيقة السؤال الذي يجب طرحه بشكل أدق في ظل الثورة الرقمية هو: هل الجماعة تواكب في تواصلها مستجدات الرقميات؟... وذلك على أساس أن الجماعة من المفروض أنها تتواصل، وبما أن التواصل مجال يتطور باستمرار فمواكبة هذا التطور هي مسألة بديهية. بالنسبة لجماعة سلا، تابعت المتدخلة، أنها ستحاول الإجابة عن هذا السؤال المحوري من خلال عرض مقتضب تحت عنوان «التواصل الرقمي بجماعة سلا: مبادرات وتحديات»، وهو عرض قدمت من خلاله مجموعة من المعطيات حول تواصل الجماعة، على أن الغرض من تقديم هذه المعطيات هو تقديم أرضية للنقاش حول التحديات والإشكالات التي تواجه جماعة سلا في تحقيق تواصل رقمي فعال، وبالتالي التفكير الجماعي حول سبل تطوير الأداء التواصلي للجماعة، في ظل مستجدات التكنولوجيا. ولذلك فإن التركيز سينصب بشكل أساس، خلال هذه المرحلة من مراحل إعداد مشروع برنامج عمل الجماعة، أي مرحلة التشخيص، على تفاعلات المشاركين وآرائهم في تشخيص تواصل الجماعة من منظورهم كمتابعين ومتعاملين معها، والتي على أساسها سيتم تحديد واختيار المشاريع والأنشطة التي تم تواصل الجماعة ضمن برنامج عملها.



إن المجلس الجماعي لسلا، وعيا بأهمية التواصل في مواكبة التدبير العمومي الترابي وترسيخ الديمقراطية وتفعيل مبادئ الحكامة ودعم جهود التنمية، اعتمد مجموعة من المبادرات والإجراءات الهادفة إلى تأسيس التواصل بالجماعة، من بينها، وحسب ترتيب زمني، ما يلي:

2008: إحداث أول نسخة للموقع الإلكتروني للجماعة، يتضمن أساسا معلومات حول الجماعة والمجلس الجماعي وأجهزته، ويعرف بالأنشطة والمشاريع والخدمات...؛

2012: إحداث قسم أنظمة المعلومات والتواصل، تضمنت هيكلته مصلحة التواصل؛

2014: اعتماد رؤية استراتيجية (تضمنت أهدافا استراتيجية على المستويين الداخلي والخارجي)، ومخطط عمل لتواصل الجماعة والمقاطعات، تم إعداده وفق مقاربة تشاركية وبتنسيق مع مختلف المعنيين؛

2016: إطلاق نسخة جديدة للموقع الإلكتروني: تحين المحتوى وتحديث شكل عرض المعلومات، واعتماد ثلاث لغات (الأمازيغية، الفرنسية، الإنجليزية) إلى جانب اللغة العربية؛

2016: إحداث صفحات الجماعة بمواقع التواصل الاجتماعي؛

• 2020: اعتماد تسمية جديدة لمصلحة التواصل هي مصلحة التواصل والإدارة المنفتحة، بناء على توصية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، أسندت إليها مهام الإشراف على عمليات التواصل الداخلي والخارجي للجماعة، وتفعيل مبادئ الإدارة المنفتحة، وتعزيز آليات التشاور والتشارك.

وبخصوص الأنشطة والعمليات التواصلية المعتمدة من قبل الجماعة، فهي تشمل:

- إعداد وتوزيع مجلة الجماعة (تم إصدار 4 أعداد)؛
- إحداث صفحات خاصة بالجماعة على شبكات التواصل الاجتماعي (فايسبوك، تويتر)؛
- إحداث قناة الجماعة على اليوتيوب؛
- إنتاج أشرطة مؤسسية حول الجماعة؛
- إنتاج دعوات تواصلية مناسبة: مطويات، دلائل، ملصقات، لافتات، أقراص مدجة؛
- تنظيم لقاءات تواصلية تعريفية (مشاريع، برامج تنمية...)
- المساهمة في تنظيم لقاءات تشاورية جهوية ووطنية وندوات وأيام دراسية...

كما تم سنة 2018، اعتماد ميثاق هوية بصرية، وهي وثيقة مرجعية تحدد معايير وضوابط (الخط، الشكل...) إنتاج الوثائق الصادرة عن الجماعة، كما تم اعتماد شعار جديد للجماعة.

وبمناسبة إعداد مشروع برنامج عمل الجماعة لفترة 2022-2028، وبغرض تعزيز التواصل الرقمي للجماعة، تم إحداث منصة رقمية خاصة بإعداد المشروع تتضمن عددا من المعلومات والأخبار والأنشطة المتعلقة بمراحل الإعداد،



وتتيح لزوارها إمكانية التفاعل مع الجماعة من خلال تقديم الاقتراحات والآراء والملاحظات بشأن مشروع البرنامج. وكخاتمة للمداخلة، فإن تحديث وتنويع قنوات التواصل لمخاطبة مختلف المستهدفين- وخاصة تعزيز التواصل الرقمي- يشكل أولوية بالنسبة لجماعة سلا؛ ولذلك، وحسب الإمكانيات والوسائل المتاحة، تواصل الجماعة العمل على رفع مختلف التحديات المطروحة بهذا الخصوص، لاسيما ما يتعلق بتعزيز سبل الانخراط في سياق التحول الرقمي الذي تعرفه بلادنا، وتيسير الولوج إلى المعلومات الموجودة في حوزتها، وتدبير التواصل في حالة الأزمات.

التعليق

السيدة سعيدة العلمي

السلام عليكم وشكرا لكل المتدخلين والمنظمين. سعيدة جدا للاستماع إلى هذه المداخلات في إطار التواصل الرقمي، رغم ما نسجله من ضعف وخصائص في هذا المجال، خاصة أننا في زمن الرقمنة حيث أضحي هذا النوع من التواصل ضرورة يفرضها العصر الرقمي. إذا فأهمية التواصل الرقمي تكمن في انه مكننا من الابتعاد عن البيروقراطية كما أصبحت لدينا الديمقراطية التشاركية عن طريق التواصل الرقمي، وخصوصا أن مدينة سلا تعيش دينامية كبيرة في إطار التشاور الذي يوجد بشكل مستمر على الطاولة. فصحيح سلا لديها رأسملة كبيرة في مجال التشاور، ولكن كيف يمكن استغلالها. فعن طريق التواصل الرقمي تتحقق أربع مبادئ وهي الشفافية والفعالية والنجاعة والمردودية كما نص على ذلك الدستور، وعن طريقه يتم تقاسم المعلومة، وتعميم المعلومة لتكون في متناول الجميع وكذلك الاتصال الإلكتروني يحقق لنا المساواة في الحصول على المعلومة ويمكن استغلال مزاياه في علاقة الجماعة مع الأشخاص في وضعية الإعاقة وتمكينهم من التكوينات اللازمة. مسألة لا بد من إثارها وهي أن الجمعيات تحتاج إلى التأطير في مجال التواصل الرقمي، وكذلك تأطير الساكنة مسألة ضرورية وهذا دور المجتمع المدني.

السيد حسن الحماوي

السلام عليكم وشكرا على دعوة المشاركة في هذا اللقاء. أظن أنه بالنسبة للتواصل الرقمي الإشكال هو محاربة الأمية الرقمية عند الساكنة كما جاء على لسان السيدة سعيدة، فالجمعيات المدني يمكن أن يكون صلة وصل في هذا الإطار، فهو الذي يعبئ الساكنة على التواصل ويعرف بتقنياته، كما يمكن إشراك قطاعات أخرى في هذا الموضوع ليسهل على المواطن الحصول على المعلومة. وأود أن أقف عند التجربة التي كانت بمدينة سلا، وقد عايشتها بحكم أنني إعلامي بجريدة الحدث 24 حيث إن مجلسا من المجالس الخمسة بالمدينة وهو مجلس مقاطعة تابريكت، مثل نموذجا فعلا في التواصل الرقمي الجيد حيث كانت صفحة المجلس على مدار اليوم تعطي المعلومة للمواطن السلاوي داخل



تراب الجماعة، وقد حضرنا كإعلاميين لذلك حيث تابعنا كيف كانت هذه الصفحة تتقدم كل ما كان يقوم به المجلس من تدبير للشأن المحلي وكل التدخلات اليومية في الميادين المرتبطة بالمعيش اليومي للمواطن، سواء في البيئة أو النظافة، أو الطرق أو التجهيز إلى غير ذلك، ولأمسنا تفاعل المواطنين بشكل جيد خاصة من خلال التعليقات، وبالتالي كانت هذه الصفحة مصدر معلومة وكنا كإعلاميين نأخذ منها الخبر و نتابع عمل المنتخبين والمجلس بشكل جيد، فالصفحة كانت متقبلة من قبل المواطنين يقدمون عبرها انتقاداتهم واقتراحاتهم وهذا يشجع على تقبل عمل المجلس. لذلك فالمطلوب هو تضافر الجهود لتطوير هذا النوع من التواصل الرقمي وإيجاد صيغ جديدة لجعل هذا التواصل في صلب اهتمام المواطن السلاوي.

السيد سيدي الحسين البوعزاوي

أشكر المنظمين والمتدخلين. موضوع التواصل الرقمي موضوع مهم جدا، وسأنتقل من تجربة ناجحة في هذا المجال، وهي تجربة المكتب الوطني للسكك الحديدية، فالعمل يتم منذ عشر سنوات بمنصة رقمية Outlook والأمر الإداري جملها تمر عبر هذه المنصة. فمثلا خلال فترة جائحة كورونا تم الاعتماد على المنصة الرقمية، فتفاديا لانتقال العدوى المستخدم المصاب يبقى بمنزله ويتم التواصل معه عن بعد، وكذلك خلال هذه الأزمة التذاكر لم تعد تستعمل كثيرا، وبالنسبة للمراقبين على مستوى القطارات، فالمراقبة تتم عبر جهاز خاص دون لمس التذكرة. وكفاعل جمعي، أسجل وجود مبادرات استباقية لبعض الإدارات في مجال التواصل الرقمي، وأعطي مثلا، هو أن الجمعية التي اشتغل في إطارها شاركت كملاحظة في الانتخابات، وقد خصص المجلس الوطني لحقوق الإنسان منصة لهذه العملية، عن طريقها تم تحديد موعد تقديم الملفات والوثائق المطلوبة وتم إرسالها إلى المجلس عبر هذه المنصة من قبل الجمعيات المهتمة، وبعدها تم الإعلان عن الملاحظين المقبولين بطريقة رقمية، كما أن تقارير الملاحظين تم تقديمها رقميا، وأول اتصال مباشر تم بمناسبة تسليم البطائق على الملاحظين.

المناقشة

المتدخل الأول

بعد التحية، أحيي جماعة سلا على اعتمادها على مواردها البشرية والذاتية لإعداد مشروع برنامج عملها، والاستغناء عن مكتب الدراسات، وهذه تعتبر انطلاقة إيجابية قام بها المجلس الجماعي الحالي. وبخصوص هذا اللقاء المتعلق بالتواصل الرقمي، وجدت بورقته التأطيرية أربع أسئلة، أوجه بعضها منها للمسؤولين الوسيد منصوري يوجد معنا لتبيان ماهي الإمكانيات والمؤهلات المتوفرة بالجماعة لتطوير التواصل الرقمي؟، فأنا كمجتمع مدني، ليس لدي الجواب ولكن القسم المسؤول عن التواصل توجد لديه الحقيقة، ويجب أن نعرفها لأننا لا نريد أن نحلم كثيرا. فالتواصل الرقمي فيه



أصناف وهو ليس هدفا، بل إن الهدف هو التنمية وتحقيق القرب وتمكين المواطن من المساهمة في اتخاذ القرار، وإذا كانت توجد ديمقراطية تمثيلية وتشاركية، فالهدف هو ان يتمكن المواطن من المساهمة في القرار، وأن تتعرف الجماعة على اهتماماته الأولية من خلال التواصل. بالنسبة لنشر المعلومات فالظروف فرضت على الجماعة أن تنشر الميزانية وتنشر الصفقات، والقانون يفرض نشرها. فالميزانية تهم الباحثين الأكاديميين، وبعض المستشارين من المعارضة، أما المواطن فهو يريد نوعا آخر من الأخبار، وبالتالي نوعا آخر من التواصل على ما اعتقد، وما تنشره الجماعة ليس هو التواصل الذي يرغب فيه المواطن، وكذلك ليس هو التواصل الذي يريده ذاك الذي نجح في الانتخابات، فهذا الأخير لديه الإدارة التي هي وسيلة، لأن الجماعة وسيلة في يد المجلس لكي يتواصل مع المواطنين. وهنا لا بد أن أشير إلى وجود سوق للمواقع الإلكترونية، وأنا أطرح سؤالاً هو هل لدى الجماعة المؤهلات لكي على الأقل تنجز وتفعل ما هو مطلوب منها قانونياً؟.. فيما يخص نشر الصفقات والدورات فهذا التواصل الهدف منه أن يصل إلى المواطن، وأظن أن الجماعة لا تتوفر على ما يكفي من الإمكانيات لنشر كل الأخبار. فعندما كان المشكل مطروحا في سوق الصالحين، أين كانت الجماعة؟، فهذا هو التواصل، في المقاهي والمواقع الإلكترونية للناس يتحدثون والأخبار تنتشر فيما بينهم، في حين نلاحظ غياب الجماعة، السؤال المطروح هو كيف للجماعة أن تدخل لسوق المواقع الإلكترونية؟، فهي مؤسسة مسؤولة وبالتالي عليها أن تكون سباقة لنشر الحقيقة، لأنه عادة ما يتم تداول مغالطات في بعض المواقع، لذلك هل لهذا القسم أو المصلحة المؤهلات الكافية؟ وهل فكر في طريقة التواصل؟، وأنا أؤكد أن التواصل العادي هو الذي يخص الصفقات والمعلومة، ودورات المجلس، فهذا كله بسيط ومع ذلك توجد به مشاكل، فالجماعة لديها ارتباط بالمواطن، ومليون من الساكنة ينتظرون تواصلها بمختلف شرائحهم وفئاتهم، إذا كيف لها الوصول إليهم، فهذه الجماعة تمثل جميع المواطنين بفئاتهم بعكس الشركات التي تستهدف فئات معينة.

المتدخل الثاني

التواصل الرقمي مسألة أساسية، فعن طريقه يمكن للمواطن أن يتواصل مع الجماعة، وأعتقد أن المواطن إذا وجد مشكلا في حيه، فإنه يتواصل مع ذلك المسؤول، وعند التواصل معه ينشر ذلك على صفحات التواصل، وإذا كانت صفحات الجماعة تسجل عشرة آلاف متابع، فخمس صفحات في مدينة سلا تتجاوز مائة ألف، وأتساءل هل بمناسبة إعداد مشروع برنامج عمل الجماعة تم جمع المعنيين والمواقع وحاولوا أن يتقاسموا معهم هذا العمل، وأظن أن هذا اللقاء التشاوري الخاص بالتواصل الرقمي كان من الأفضل ان يتم تنظيمه قبل اللقاءات التشاورية الأخرى. من جهة أخرى، فإن مواقع التواصل الاجتماعي وصلت في مدينة سلا إلى 52 ألف صوت، مما يوحي أنه يوجد تواصل رقمي لدى المواطن، وعلى الجماعة أن لا تنتظر مجيئ المواطن إليها بل لا بد أن تنوع من وسائل تواصلها معه. واطن أن التواصل يحتاج إلى تقنيين وإلى أشخاص لديهم دراية بهذا المجال، وللإشارة فمجموعة من الفاعلين في الجمعيات يشتغلون في مجال التواصل الرقمي وعلى استعداد لتقاسم مهاراتهم ومعارفهم من خلال تنظيم دورات تكوينية.



المتدخل الثالث

السلام عليكم. انطلاقاً مما استمعنا إليه من مداخلات، الأمية الرقمية موجودة، وفي إطار هذه الأمية يستعمل التواصل الرقمي استعمالات مضرّة أكثر من استعمالات نافعة. وفي إطار علاقة الجماعة بالجمعيات، ومنذ سنوات التسعينات ونحن نقول أن الجماعة لا يجب أن توزع الزكاة، بل يجب أن يكون هذا العمل في إطار تعاقدية بين الجماعة والجمعيات المستفيدة. وأنا ألتمس رفع توصية إلى المجلس الجماعي لسلا بشأن تشجيع الجمعيات على أي عمل يمكن أن يفيد في المجال الرقمي خصوصاً الجمعيات المتخصصة في هذا المجال، وذلك في إطار عقد شراكات مع هذه الجمعيات من أجل بناء جسور التواصل مع الساكنة.



المتدخل الرابع

السلام عليكم. بخصوص الحصول على المعلومات هناك إشكالات كثيرة مطروحة، فعلاقة بالقانون 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات يوجد تقصير في الحصول على المعلومة. وفي نفس السياق نسجل غياب المستشارين في هذه اللقاءات. وأظن أن الرقمنة متوفرة لدى الأبنك بحيث إن هذه الأخيرة تشرح كل شيء للمواطن ولو كان أمياً، ونسجل تقصير الإدارة فيما يتعلق بتقديم المعلومات، وأشار إلى أن مسألة تقديم المنح للجمعيات تعرف نوعاً من الخسوية وأن الجمعيات المستفيدة هي على رؤوس الأقدام. وشكراً.



المتدخل الخامس

السلام عليكم. أشكر الأساتذة على مداخلتهم القيمة والمهمة في مجال التواصل الرقمي. موضوع اللقاء مهم جدا، وأعتبر أن تأهيل العنصر البشري داخل الجماعة مسألة أساسية، وهذا يقتضي تقوية قدرات جميع الموظفين في مجال التواصل الرقمي، وكما أشار الأستاذ سابقا إلى الأهمية، فهي إشكالية طاغية في مجتمعنا، وموجودة بمدينة سلا خاصة في الأحياء الشعبية. وأعود إلى فترة جائحة كورونا التي احتجنا فيها بشكل كبير للتواصل الرقمي والذي وجدنا فيه مشاكل كثيرة خاصة في مجال التعليم لدى العديد من الأسر، وكما لاحظت فيما يخص مداخلة السيدة آمال والتي ذكرت بأن الجماعة تتوفر على مصلحة التواصل والإدارة المفتوحة، فلماذا لا يتم اعتماد تسمية مصلحة الإعلام والتواصل والجماعة المفتوحة، وكذلك لدي ملاحظة حول تواصل المنتخب سواء الجماعي أو البرلماني فهم لا يتقاسمون المعلومة مع المواطنين وهذه إشكالية، وأطرح نقطا أخرى وهي على شكل اقتراحات:

أولا: خلق مرصد من أجل تقاسم المعلومة بين الجماعة والمجتمع المدني والمواطن ومن أجل دراسة وتقوية القدرات في مجال التواصل الرقمي.

ثانيا: وضع استراتيجية لتقوية التواصل بين الفاعلين السياسيين والمجتمع المدني.



المتدخل السادس

إن المشكل الكبير الذي نسجله على مستوى الإدارة هو بشأن نقط التماس، يعني أنه عندما يريد المواطن خدمة معينة، كالتصديق على الإمضاء أو السؤال عن شكاية فكل هذه النقط، أي نقط التقائه مع الإدارة توجد بها مشاكل، وإذا لم نعالج هذه المشاكل المطروحة على مستوى التماس فستبقى نفس المشاكل قائمة. ولكي نعالج هذه النقط فنحن ما بين نارين، أولا الإطار القانوني وثانيا الإطار التدبيري، فعندما يكون لدينا شيئا معقدا علينا أن نبذل جهدا للابتكار، وثقافة الابتكار هي ثقافة جديدة علينا، كما أنه إذا كنا ننظر إلى المشكل بنفس الوسائل التي أحدثته فذلك لن يؤدي إلى نتيجة، لذلك علينا أن ننظر إلى المشكل من جانب جديد.

المتدخل السابع

معلوم أنه على المستوى السياسي بالجماعة يوجد مكتب ومجلس، وهنا يجب أن يكون توحيد سياسي، وأن يحصل التوافق السياسي بين مختلف مكونات المجلس، مع انخراط الجميع، فإذا حصل التفاهم على هذا البعد فأظن أن جميع المشاكل ستحل، وأي مشروع سيتبناه المجلس سيكون مشروعا لساكنة مدينة سلا، وكما جاء على لسان أحد المتدخلين بالنسبة لنموذج مقاطعة تابريركت، أنا أيضا أعطي نموذج مقاطعة أكسال الرياض في التواصل الرقمي، فالمقاطعة لديها مجلة دورية، وموقع الكتروني كما أنها تتفاعل بشكل كبير، ونحن نعرف خصوصية مقاطعة أكسال الرياض من حيث طبيعة النسيج العمراني والثقافي و نوع التجمع السكاني الموجود. وبالإضافة إلى التوافق السياسي لا بد من انخراط الجمعيات، كما يجب أن تتجاوز الجماعة الإطار العادي للتدبير، مع ضرورة توظيف موارد بشرية مؤهلة لخدمة التواصل في أبعاده المتعددة بما فيه الرقمي. جانب آخر مهم، فإذا كانت الشركات الكبرى في المغرب وخارجه تعجز عن التواصل فكيف بالجماعة؟، وهنا يجب استحضار البعد التقني والفني وأن نتكلم على صبيب الإنترنت والتطبيقات الخاصة، وفي هذا الجانب يجب الاستعانة بالخبراء في هذا المجال، لأن الموظف الجماعي محكوم بوضع معين، كما أن تحقيق التواصل الرقمي المطلوب يقتضي انخراط الجميع مع استحضار الجانب التطوعي من أجل مدينة سلا.

المتدخل الثامن

سواء على مستوى البنية التحتية أو في المجال الرياضي، التواصل مهم جدا، فكيف أثق كمواطن في الجماعة إذا لم يكن بيننا تواصل. فالتواصل وخاصة الرقمي منه له إيجابيات كثيرة. ولكن هنا نلاحظ غياب المنتخبين: فإذا كان المنتخب سيقدم خدمة للمواطن فيجب عليه أن يبحث عن هذا المواطن، وأن لا ينتظر فترة الانتخابات ليبحث عنه، إذا علينا نحن كجمعيات المجتمع المدني أن نفعل دورنا في التواصل مع المنتخبين من خلال لقاءات مستديمة للنقاش والحوار، وهذا هو التواصل الحقيقي. ومن هذا المنبر أشكر أحد المناضلين المتواجدين بيننا في هذا اللقاء السيد نور الدين



مجاهد الذي أنشأ مركزاً إعلامياً ويتواصل مع الجمعيات ويتطوع من ماله الخاص لتصوير وتوثيق مختلف الأنشطة. فرمما مداخلتني لا تروق للبعض، ولكن أتحدث بحرقه على هذه المدينة، فلماذا لا يكون معنا في هذا اللقاء رئيس الجماعة ليتحاور معنا، وتكون الدعوة بكثافة ليكون الحضور وكذلك الجمعيات والطلبة، ويتم توثيق كل ذلك ليخرج إلى حيز الوجود، وعندها سنحقق التواصل المنشود وشكراً.

المتدخل التاسع

أشكر الأستاذ عبد الصمد مطيع والأستاذ عبد الصمد جطيوي على المداخلات القيمة والتي صراحة سوف نستفيد منها، وأيضا أقدم الشكر لكافة المتدخلين سواء كانوا فاعلين جمعويين أو طلبة أو أساتذة أو يمثلون قطاعات أخرى، وقد تلقينا المقترحات بصدر رحب وإيجابية وسنعمل قدر المستطاع على تبنيها، وهذا لا يعني أننا لا نعرفها، فنحن نعيشها يوميا، ولكن توجد أفكار أخرى ومبادرات ونحن على استعداد للانفتاح. والأخ الذي طرح مجموعة من الأفكار من المدرسة العليا للتكنولوجيا فقد كانت عندنا ولدينا مجموعة من المبادرات من المؤسسات الجامعية، ولكن الآن وصلنا في الجماعة إلى قناعة، وهم أيضا كمؤسسة جامعية، هي أن نؤسس لعلاقة تعاقدية تحدد من خلالها الحاجيات ونتعاون لصالح هذه المدينة. وما قلته عن الجامعة ينطبق على المجتمع المدني، فنحن نرحب أن تكون لدينا فعاليات من المجتمع المدني على مستوى مدينة سلا تشتغل في مواضيع التواصل الرقمي والإدارة المنفتحة، فهذه أوراوش مفتوحة. وليس من باب التفاضل، فحقيقة جماعة سلا من الجماعات السباقية التي فتحت هاته الأوراوش وكنا نعرف أننا سنعرض لانتقادات، ولذلك نحاول جميعا أن ننطلق إلى الأمام. فالمواطن كان يشتكي في كونه ينتظر يومان للحصول على عقد الازدياد وقد واجهنا هذا التحدي وأصبح المواطن يتسلمه في الحين. والآن هناك طلب آخر وهو لماذا التوجه إلى مكاتب الحالة المدنية، مادام بالإمكان طلب هذه الوثيقة عبر الهاتف النقال، وهذا طلب جديد وعلينا أن نكون في مستوى الاستماع لهذه الحاجة وأن نلبها، فالتواصل الرقمي فرض نفسه بقوة خلال الأزمات، وقد أشار السيد جطيوي إلى هذا الجانب، وقد أحسننا بذلك، وأدركنا أهمية التواصل خلال الأزمات، فهذا التواصل قبل سنة 2020 لم يكن مطروحا، ولكن الآن أصبحنا نناقشه بشكل جدي، ونحن هنا أساسا والسيدة آمال تكلمت عن التحديات وهذا لقاء تشاوري مع محيط الجماعة، وتوجد مجموعة من التحديات الأخرى نطرحها لكن في مكانها، كما هو الشأن فيما يخص الموارد البشرية، وأمور كثيرة ولكن بطبيعة الحال لا يمكن أن نلوم أحدا لأن الإنسان عليه أن يعرف الإمكانيات المتوفرة، والأصل هو أن لا يكون التهاون أو التفريط، بل توظيف الإمكانيات المتوفرة فعليا. ولدي إشارة بسيطة فيما يخص الشعور الخاص بالجماعة، فهذا باب لمريسة بالضبط فهو صورة طبق الأصل للباب وقد خضع اعتماده للتشاور والنقاش، فصحيح أننا لم نفتح على الطلبة وقد كانت الفكرة مطروحة ولكن وجدنا بعض الإكراهات التي حالت دون ذلك، وحاولنا ما أمكن وضع شعار يخص مدينة سلا يضم باب لمريسة بالنظر إلى ما يرمز إليه من دلالة تاريخية، كما أن الألوان الواردة في الشعار **Le Logo** لها كلها دلالات بحيث إن اللون الأزرق يشير إلى نهر أبي رقراق واللون



الأخضر إلى الغابة، واللون البرتقالي إلى كل ما هو مستقبل. شكرا مرة أخرى للجميع ومقترحاتكم وملاحظاتكم على الرحب والسعة، وسنلتقي بعد شهر أو شهرين إن شاء الله وقبل ذلك سنسمع ونوثق ملاحظاتكم ومقترحاتكم عبر الموقع الإلكتروني المخصص لذلك.

تفاعل المتدخلين

السيد عبد الصمد مطيع

أولا بالنسبة للموارد البشرية لمصلحة التواصل لا بد من تعزيزها وتقوية قدراتها، كما يجب توكيف الأمية الرقمية التي تحدثنا عنها. وهناك أيضا إشكالية مرافقة لهذه الأمية وهي إشكالية الولوج إلى التجهيزات الإلكترونية أو الرقمية من قبل الساكنة. كما أقتح في إطار تعزيز تواصل الجماعة أن يتم إحداث أكشاك يعهد إليها بمواكبة الساكنة المحلية، سواء عن طريق الإخبار أو التوجيه، أو توفير بعض الخدمات الرقمية والتي يمكن أن تستخدم لمساعدة المواطن في حياته اليومية كما هو معمول به بمجموعة من الجماعات الترابية في عدد من الدول مثل فرنسا وإسبانيا والسويد ودول أوروبية أخرى.

السيدة آمال بلشقر

تسمية المصلحة بمصلحة التواصل والإدارة المفتوحة تم اعتمادها بعد أن اشتغلنا مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي اقترحت إحداث وحدة إدارية خاصة بهذا الموضوع على مستوى الجماعة، وقد اشتغلنا مع المنظمة حول موضوع الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي وذلك قبل أن ينخرط المغرب في إطار مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المفتوحة بشكل رسمي، والآن وبعد عدد من المستجدات أتفق مع الأخ المتدخل حول تسمية الجماعة المفتوحة. وبالنسبة لتفعيل الحق في الحصول على المعلومات بجماعة سلا، هناك مجموعة من المبادرات والإجراءات العملية التي اتخذتها الجماعة بغرض تبسيط الحصول على المعلومات الموجودة في حوزتها، من بينها النشر الاستباقي للمعلومات عبر موقعها الإلكتروني، والانخراط في منصة شفافية، والتجاوب مع الطلبات المقدمة داخل الآجال القانونية، وغيرها من الإجراءات التي نعمل حاليا على تفعيلها ومن بينها اعتماد الصيغة المفتوحة للبيانات.